المشهد الاقتصادي

أداء اقتصادي جيد في ظل حكومة غير ثابتة، وصدمة اقتصادية تنذر بخسائر مستقبلية

حسام جريس

مدخل

يتنـاول هذا الفصل أهم المؤشـرات الاقتصادية التي تبـين مدى مرونة الاقتصاد الإسـرائيلي علـى التكيف مع وضع سياسـي غير مسـتقر، في ظـل حكومة مؤقتةن وانتخابـات برلمانيـة تجري للمرة الثالثة خلال أقل من عام، إضافة إلى نقاش محتدم في الأجواء الجيو سياسـية، وبالذات العلاقة مع الفلسـطينيين، وإعلان ترامب عن صفقة القرن التي انتظرها رئيس الحكومة الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو خلال العام ٢٠١٩. ويركز هذا الفصل في الأساس على التحولات والمستجدات الاقتصادية، مع المعرفة المسبقة بأن السنة المالية ستنتهي بدون وجود ميزانية، وبدون خطة اقتصادية واضحة للعام ٢٠٢٠، ومع بداية انتشـار وباء الكورونا في الصين الذي انتشـر في دول العالم مع بدايات العام ٢٠٢٠.

اعتمدنـا فـي هـذا التقرير، كما هو الحال في التقارير السـابقة، بالأسـاس على البيانات الإحصائية الإسرائيلية، وبالذات على المصادر الثلاثة الرسمية وهي: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وزارة المالية، وبنك إسرائيل.

يشمل هذا الفصل أربعة أبواب، إذ يشمل الباب الأول على أهم المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، التضخم المالي وسوق العمل، ولقد أظهر هذا الباب أداء اقتصاديا يدل على استقرار وتنمية مستدامة منذ ما يزيد عن عشر سنوات، إذا تبين أن معدل النمو في الناتج المحلي بلغ ٣,٥٪، ووصل سوق العمل إلى تشغيل تام مع معدل للبطالة بأقل من ٤٪، وعدم وجود تضخم مالي، إذا بلغ معدل التضخم ٠,٦٪، أما التجارة الخارجية فقد أظهرت تراجعا طفيفا في التصدير، وكذلك الاستيراد من دول العالم.

يتطرق الفصل إلى وباء الكورونا الذي أدخل إسرائيل إلى إغلاق شبة تام مع بدايات عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تكون له آثار سلبية آنية ومستقبلية على الاقتصاد الإسرائيلي

أما الباب الثاني، فشمل أهم أدوات السياسات المالية، مثل الميزانية التي تشكل الأداة المركزية في السياسات المالية، وفصل باختصار مجمل الديّن الخارجي والتدريج الائتماني، وقد تبين في هذا الباب أن مجمل العجز في بلغ ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أعلى من العجز المخطط له، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي خلال عام ٢٠١٩، وانخفضت أيضا المدخولات المتوقعة من الضرائب عما كان مخطط لها، وتبين أيضا أن الديّن العام بالنسبة للناتج انخفض ليصل إلى ٦٠٪، وأدرجت شركات الائتمان بشكل مرض لقيادة الحكومة بمستوى مستقر. ثم انتقل هذا الباب للسياسات النقدية من خلال الأدوات التي يعمل بها البنك المركزي، وتبين أن نسبة الفائدة لم تتغير خلال العام ٢٠١٩، أما رصيد البنك المركزي من العملات الصعبة فقد ارتفع خلال السنة.

وتم في الباب الثالث التطرق إلى وباء الكورونا الذي أدخل إسرائيل إلى إغلاق شبة تام مع بدايات عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تكون له آثار سلبية آنية ومستقبلية على الاقتصاد الإسرائيلي.

في الباب الرابع، تم التركيز على أداء الاقتصاد الإسرائيلي في ظل انعدام حكومة ثابتة، وإنما حكومة انتقالية مقيدة في عملها إلى أبعد الحدود. ويظهر من الفصل تبذير الأموال العامة بهدف إجراء ثلاث جولات انتخابات برلمانية، وجولة انتخابات للسلطات المحلية.

بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٣,٥٪ في عام ٢٠١٩ بارتفاع ٠,١٪ عن الزيادة في عام ٢٠١٨.

١. أداء الاقتصاد الإسرائيلي

١,١ النمو في الناتج

تشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى[١] أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بلغ ٣,٥٪ في عام ٢٠١٩ بارتفاع ٠,١٪

عن الزيادة في عام ٢٠١٨، وبانخفاض ١,٠٪ عن عام ٢٠١٧ (شكل رقم ١). وتشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى ١٤٠٦ مليار شيكل.

لقد ابتدأت سنة ٢٠١٩ بنمو في الناتج مرتفع نسبيا، إذ بلغ النمو في الربع الأول ٥٪ وانخفض في الربع الثاني إلى ١,٢٪ في الربع الثاني، ثم عاد ليرتفع بـ ٤٪ في الربع الثالث و ٤,٢٪ في الربع الرابع بحسابات سنوية، ومن الجدير بالذكر أن التقلبات في معدلات النمو تعود إلى التقلبات الحادة في استيراد سيارات الركاب خلال العام ٢٠١٩، إذ شهد الربع الثاني انخفاضا حادا مقارنة مع الربع الأول والربع الرابع. أما النمو في الناتج المحلي للفرد، فقد بلغ ١,٦٪ بالأسعار الثابتة في العام ٢٠١٩، مقارنة بـ ١,٤٪ في العام ٢٠١٨ و ١,٦٪ في العام ٢٠١٧.

في العام ٢٠١٩، ارتفعت المصادر المتاحة للاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد بـ٣,٥٪ مقارنة بـ ٤,١٪ في العام ٢٠١٨، حيث ارتفع استيراد السلع والخدمات بـ ٣,٦٪. أما بيانات استخدام المصادر فتشير إلى ارتفاع بمعدل ٣,٩٪ في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي مقارنة بـ ٣,٧٪ في العام ٢٠١٨، وارتفاع ٣,٦٪ في الاستهلاك العام مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠١٨، و ٣,٤٪ في العام ٢٠١٧، وارتفاع بـ ٤,١٪ في تصدير السلع والخدمات، وارتفاع ١٪ في الاستثمار بالأصول الثابتة.

ارتفعت المصادر المتاحة للاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد في العام ٢٠١٩ بـ٣,٥٪.

لقد بلغ الارتفاع في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي للفرد ١,٩٪ في العام ٢٠١٩، بعد ارتفاع بـ ١,٧٪ في العام ٢٠١٨ و ١,٤٪ في العام ٢٠١٧. أما الارتفاع على الاستهلاك الشخصي على السلع غير منقولة للفرد فقد بلغ ٤,١٪ في العام ٢٠١٩، مقارنة بارتفاع بمعدل ٣,٤٪ في العام ٢٠١٨، وانخفاض بمعدل ٩,٣٪ في العام ٢٠١٧.

ارتفع الناتج المحلي التجاري (القطاع الخاص) بـ ٣,٨٪ خلال العام ٢٠١٩، بعد ارتفاع بمعدل ٣,٦٪ في العام ٢٠١٨ و ٤,٥٪ في العام ٢٠١٧.

من جهة أخرى، تشير بيانات الدخل القومي المتاح، إلى أن الدخل القومي المتاح للفرد بلغ ١٣٨ ألف شيكل، وبلغ معدل التوفير القومي ١٣,١٪ من الدخل القومي المتاح مقارنة بـ ١٢,٥٪ في العام ٢٠١٨ و ١٢,٤٪ في العام ٢٠١٧. أما معدل التوفير الشخصي فقد وصل إلى ١٨,١٪ من الدخل الشخصي المتاح مقارنة بـ ١٧,٢٪ في العام ٢٠١٧ و١٤,٥٪ في العام ٢٠١٧.

شكل رقم ١: التغيير في الناتج المحلي الاجمالي
نسبة مئوية

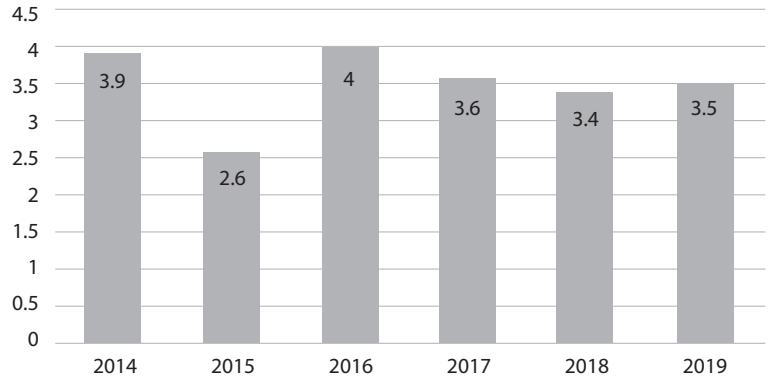

١,٢ التجارة الخارجية

بلـغ حجم تصدير السـلع والمنتوجـات في العام ٢٠١٩ ما يقـارب ٢٠٨,٨ مليار شيكل بانخفاض ٦,١٪ عن العام ٢٠١٨، وبعد عدة سنوات من الارتفاع في تصدير المنتوجـات، كذلك الأمر بالنسـبة للاسـتيراد فقـد بلغ ٢٧٣ مليار شـيكل بانخفاض ٠,٩٪ عمـا كان عليـه فـي العـام ٢٠١٨، وبلغت قيمـة العجز ٦٤,٣ مليار شـيكل بارتفاع ٢١,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٨[٢].

بلغ حجم تصدير السلع والمنتوجات في العام ٢٠١٩ ما يقارب ٢٠٨,٨ مليار شيكل بانخفاض ٦,١٪ عن العام ٢٠١٨

شهدت الصادرات انخفاضا لغالبية دول العالم، فصادرات السلع للدول الآسيوية انخفضـت بـ ١١,٣٪، وللولايـات المتحدة انخفضت بــ ٥,٨٪، وللاتحاد الأوروبي انخفضت بـ ١,٤٪، ولباقي دول العالم بـ ٧٪، وكما يظهر شكل رقم ٣، فإن الاتحاد الأوروبي هو المسـتورد الأول من إسـرائيل، حيث تبلغ الصادرات الإسرائيلية ٣٠٪ من مجمل صادراتها لدول الاتحاد. (شكل رقم ٣).

أما الاسـتيراد فانخفض بالأسـاس من دول الاتحـاد الأوروبي، حيث بلغت نسـبة الانخفاض ١٤٪، وانخفض الاسـتيراد من دول آسـيا بـ ٩,٥٪. مقابل ذلـك، ارتفع الاسـتيراد من الولات المتحدة بــ ٢٤,٦٪ وباقي دول العالم ارتفع الاستيراد بـ ١٩٪.

مـن الجديـر بالذكر أن الـدول الذي بلغ حجم التصدير إليها أكثر من خمسـة مليارات شـيكل (بـدون المجوهـرات) هي: الولايـات المتحدة الأميركيـة، المملكة المتحـدة، الصـين، هولنـدا، تركيـا، ألمانيا وفرنسـا. أمـا الدول التـي بلغ حجم الاسـتيراد منها أكثر من خمسـة مليارات شـيكل فهي كل من: الولايات المتحدة،

الصين، ألمانيا، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، هولندا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كوريا الجنوبية، إسبانيا وهونغ كونغ.

كانت التغييرات في الاستيراد والتصدير بالأساس نتيجة لأسعار المنتوجات في الدول المصدرة، إضافة لسعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية.

كانت التغييرات في الاستيراد والتصدير بالأساس نتيجة لأسعار المنتوجات في الدول المصدرة، إضافة لسعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية.

أما التجارة الخارجية في المجوهرات فشهدت انخفاضا في التصدير وفي الاستيراد، إذ بلغ حجم التصدير في العام ٢٠١٩، ما قيمته ٤٠,٤ مليار شيكل بانخفاض بنسبة ٢٢,١٪ مقارنة بعام ٢٠١٨. وكانت دول التصدير الأساسية كل من الولايات المتحدة، هونغ كونغ، بلجيكا، سويسرا، الهند والمملكة المتحدة، أما حجم استيراد المجوهرات فقد بلغ ١٦,٨ مليار شيكل بانخفاض ٢٥,٨٪ عن عام ٢٠١٨. وكانت مصادر الاستيراد الأساسية من الدول الآتية: بلجيكيا، الهند، الولايات المتحده، هونغ كونغ، روسيا وسويسرا.

شكل رقم ٢: التصدير لعام ٢٠١٩

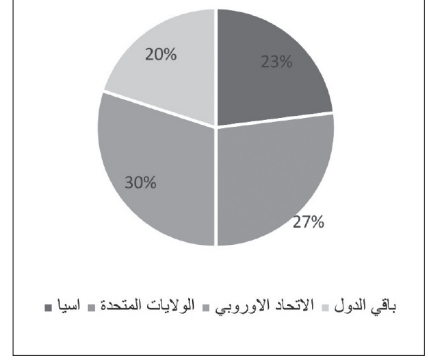

شكل رقم ٣: الاستيراد لعام ٢٠١٩

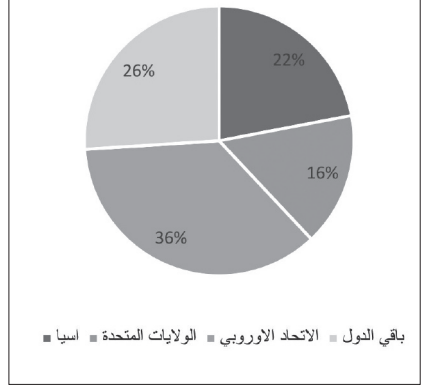

١,٣ التضخم المالي

ارتفع جدول الغلاء في العام ٢٠١٩ بـ ٠,٦٪ بعد ارتفاع بـ ٠,٨٪ خلال العام ٢٠١٨، ويلاحظ أن الارتفاع التراكمي لجدول غلاء المعيشة في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٤–٢٠١٩) بلغ ٠,٦٪.[٣] ويلاحظ أنه خلال العام ٢٠١٩ مقارنة مع العام ٢٠١٨ ارتفعت كل من البنود التالية في جدول غلاء المعيشة: الأغذية، السكن، صيانة البيوت، الثقافة والترفيه، في حين انخفضت مقارنة مع عام ٢٠١٨، كل من البنود الآتية: الخضار والفواكه، الأثاث والتجهيزات البيتية، الألبسة والأحذية، المواصلات والاتصالات، وبقي على حاله بدون أي تغيير بند الصحة. وبذلك، فإن

ارتفع جدول الغلاء في العام ٢٠١٩ بـ ٠,٦٪ بعد ارتفاع بـ ٠,٨٪ خلال العام ٢٠١٨.

جدول غلاء المعيشــة أثر على كل فئات المجتمع، فلقد ارتفع بـ ٠,٥٪ للخمس الأعلى لأصحاب الدخل العالي، وكذلك ارتفع بنفس النسبة في فئة الخمس الأدنى لأصحاب المداخيل المتدنية.

يلاحظ من خلال متابعة نسبة التضخم المالي في السنوات الخمس الأخيرة أن الأسعار في إسرائيل مستقرة، مع أنه في بعض الأشهر نلاحظ انخفاضا ومن ثم ارتفاعا كما يظهر في التغييرات الشهرية خلال العام ٢٠١٩، وفي غالب الأحيان تفســر هذه الظاهرة نتيجة لتغييرات موســمية، وهي لم تصل إلى الآن إلى الهدف الــذي وضعــه بنك إســرائيل، وهي دون الحــد الأدنى لهدف بنك إســرائيل، الأمر الذي يلقي بتبعاته على تعيين سعر الفائدة، واستقرارها، وأيضا على قيمة صرف الشــيكل مقابل العملات الأجنبية، وعلى قيمة الشــيكل الذي يعتبر قويا بالنســبة للعملات الأجنبية.

شكل رقم ٤: التغيير في اسعار المستهلك الشهرية للسنوات ٢٠١٧ - ٢٠١٩ (نسبة مئوية)

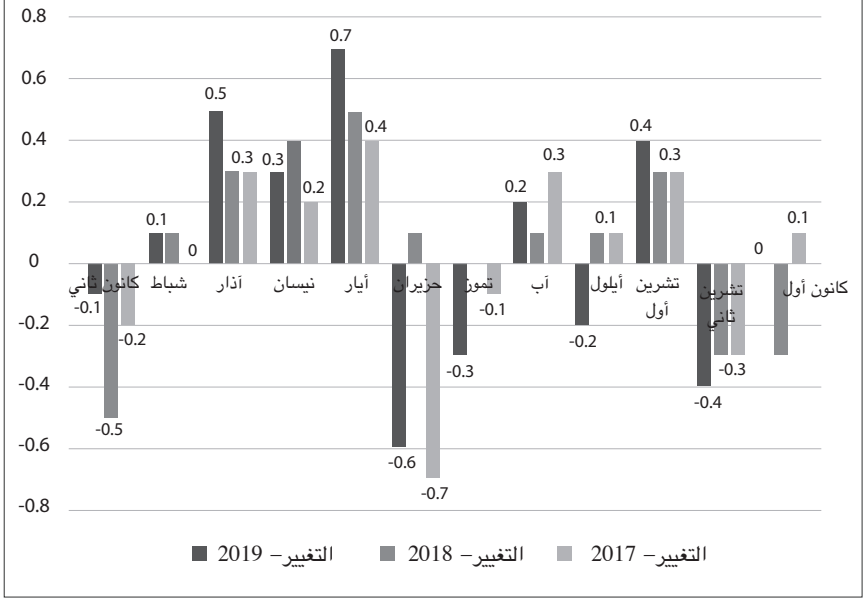

استمر وضع التشغيل الكامل في العام ٢٠١٩، وشهد سوق العمل استقرارا مكملا مسيرته من الأعوام السابقة. إذ انخفض معدل البطالة ليصل إلى ٣,٨٪ مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠١٨.

١,٤ سوق العمل

اســتمر وضع التشــغيل الكامل في العام ٢٠١٩، وشــهد ســوق العمل استقرارا مكمــلا مســيرته من الأعوام الســابقة، إذ انخفض معدل البطالــة ليصل إلى ٣,٨٪ مقارنــة بـ ٤٪ في العــام ٢٠١٨. حيث انخفض بين الذكور إلى ٣,٧٪ مقارنة بالعام السابق، وإلى ٣,٩٪ بين النساء مقارنة بـ ٤٪ في العام السابق.[٤]

بلغت نسبة المشاركة في سوق العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق في عام ٢٠١٩ ما نسبته ٦٣,٥٪، مسجلة انخفاضا بـ ٠,٤ درجة مئوية، وكانت النسبة بين الذكور٦٧,٦٪ وبين الإناث٥٩,٦٪. أما نسبة التشغيل في هذه المجموعة الجيلية فقد بلغت ٦١,١٪، بين الذكور ٦٥,١٪ وبين الإناث ٥٧,٢٪.

بلغت نسبة مشاركة اليهود في قوة العمل ٦٧,٦٪، بينما بلغت بين العرب ٤٥٪، أما مشاركة الرجال اليهود فقد بلغت ٦٩,١٪ مقارنة بـ ٦٠,١٪ بين الرجال العرب، وفي الوسط النسائي، بلغت نسبة مشاركة النساء اليهوديات ٦٦,١٪ مقارنة بـ ٢٩,٨٪ بين النساء العربيات، وتلاحظ الفجوات بنسب المشاركة بين اليهود والعرب منذ قيام إسرائيل، وهو اتجاه لم يتغير كثيرا على مدار السنين.

لقد بلغ عدد المشتغلين في العام ٢٠١٩، ما يقارب ٣,٩٦٧ مليون نسمة منهم ٣,٤٧٩ مليون نسمة أجيرين.

لم تتغير كثيرا نسبة المياومة في العمل، فقد بلغت نسبة المياومة ٥٤,٤٪ مقابل ٥٤,٢٪ في العام ٢٠١٨، ويلاحظ أن نسبة المياومة أعلى بين الذكور، وهذا الاتجاه أيضا لم يتغير، كذلك تلاحظ نسبة المياومة العالية نسبيا بين اليهود المستوطنين في الضفة الغربية، إذ بلغت نسبة المياومة بين المستوطنين ٦٨,١٪. أما أقل نسبة مياومة فهي بين سكان القدس.

بلغ متوسط الأجر للعامل الأجير ١٠٧٨٤ شيكلا بالأسعار الجارية.

بلغ متوسط الأجر للعامل الأجير ١٠٧٨٤ شيكلا بالأسعار الجارية، بارتفاع طفيف عما كان عليه في السنة السابقة (شكل رقم ٥). ففي العام ٢٠١٩ عمل ٣٣,٩٪ من الأجيرين بأجر أعلى من متوسط الأجر، أما الباقيون فقد عملوا بأجر أقل من متوسط الأجر.

شكل رقم ٥: معدل الاجرة الشهرية بالشيكل - الاسعار المتداولة

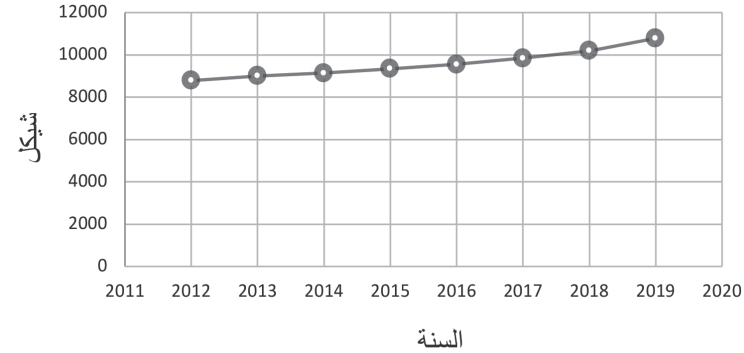

١,٥ تناقض في الأوضاع والتوجهات

نجد عند التعمق في الوضع الاقتصادي لإسرائيل أن هنالك توجهين مختلفين، متناقضين نوعاً ما، لهذا الوضع: التوجه الأول يدعي أن دولة إسرائيل هي دولة قوية وراسخة اقتصادياً، وبالأخص عند مقارنتها بمعظم الدول الأوروبية. وتدعم معطيات وبيانات الماكرو، مثل سوق التشغيل، نسبة البطالة، قوة الشيكل مقابل العملات الأخرى، نمو الناتج وما إلى ذلك، تدعم هذا التوجه وترسخه. أما التوجه الثاني، فيقول بأن إسرائيل تعاني من مشاكل جمة صعبة، وبالأخص على المستوى الاجتماعي، ويبدو هذا التوجه جلياً في جهاز الصحة، التربية والتعليم، البنى التحتية، ومقارنة مع باقي دول OECD، حيث تعلو أهمية زيادة النفقات الاجتماعية للحكومة، حتى وإن كان الأمر مرتبطاً بزيادة الضرائب.[٥]

فيما يلي تلخيص لبعض هذه البيانات والمعطيات:

- تصل النفقات العامة السنوية للولد الواحد في إسرائيل في مجال التربية للأجيال المبكرة إلى ٤٥٠ دولار، وهي الأدنى على الإطلاق بين دول OECD وتشكل ٥٪ فقط من معدل النفقات في الدول المتطورة. يعني هذا الاستثمار المنخفض للدولة في مجال التربية للأجيال المبكرة أن ٨٠٪ من النفقات للأجيال المبكرة هي نفقات خاصة، مقارنة مع معدل ٣٠٪ فقط في دول OECD. إضافة إلى ذلك، نسبة الولادة في إسرائيل هي من أعلى النسب بين هذه الدول، ما يؤدي إلى صعوبات جمة في التمويل. وتعد بعض الأحزاب ضمن برنامجها الانتخابي بتعليم مجاني من جيل صفر حتى جيل ٣ سنوات، ولكن هذا الأمر سيكلف الدولة مبلغا يتراوح بين ١٠ – ٢٠ مليار شيكل، وسيؤدي حتماً إلى تغيير سلم الأولويات في الميزانية.[٦]
- ترتيب دولة إسرائيل في مقياس التنافسية في أسعار السياحة العالمية: ١٣٩، وهي المرتبة قبل الأخيرة وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي. تتطرق هذه البيانات لتكلفة الطيران لإسرائيل، ضرائب الدخول، الإقامة في الفنادق والوقود. مجال السياحة العالمية موجود حالياً بازدهار ملموس، ويتميز بتنافسية عظمى، وإن أرادت إسرائيل، والتي تعتبر إحدى الدول السياحية على المستوى العالمي، أن تكون جزءاً من هذه التنافسية فعليها أن تخفض أسعار السياحة العالمية إليها.[٧]

هناك قراءة تعتبر بأن إسرائيل رغم المؤشرات الايجابية تعاني من مشاكل جمة صعبة، وبالأخص على المستوى الاجتماعي، مقارنة مع باقي دول OECD

- معدل الأجر الشـهري في إسـرائيل ١٠،٧٨٤ شيكلا، وهو ارتفع بنسبة ٣٪ خلال عام واحد، واسـتمرارا لتوجهات من سنين سابقة، جاء ارتفاع معدل الأجر الشـهري نتيجة النمو الاقتصادي بنسـبة ٣,٥٪، من ارتفاع الطلب على العمال ومن ارتفاع مسـتوى الأجر الأدنى. يبرز ارتفاع الأجور بشكل واضح في القطاع العام، حيث ارتفع بشكل حقيقي بنسبة ٢٥٪ خلال العقد الأخير مقارنة مع ارتفاع بنسبة ١١٪ فقط في القطاع الخاص.
- نسبة البطالة من قوة العمل في إسرائيل ٣,٨٪، وهي أدنى مستوى لها على الإطلاق، ولكن يجب ألا ننسـى بأن العديـد من هذه الوظائف تُدفَع مقابلها أجـور منخفضـة جداً. إضافة إلى ذلك تشـير معطيات دائـرة الإحصاءات المركزية إلى انخفاض طفيف في نسـبة المشـاركة في العمل؛ أي بما معناه أن الكثير من العاطلين عن العمل ييأسون ويتوقفون عن التفتيش عن عمل.
- فـرق الأجـور بـين معلم مبتـدئ ومعلـم قريب مـن التقاعد فـي المدارس الابتدائيـة هـو ١٥٠٪، وهو أقل من معدل أجر معلـم مبتدئ في المدارس الابتدائية في دول OECD، وهذا تجسيد لإحدى المشاكل المستعصية في جهـاز التربيـة والتعليم، وبالذات كونه يقلص نجاعة هـذه المهنة، ويُصَعِّب استقطاب أشخاص مهنيين بنوعية عالية إلى هذا المجال.[٨]
- نسبة الاستثمارات في البنية التحتية للمواصلات ١٪ من الناتج، وهو يماثل نسـبة الاسـتثمار فـي دول OECD، ولكـن وفقاً لمـا جاء فـي تقرير البنك المركزي، فإن هذه النسـبة لا تكفي أبداً علماً بأن نسـبة ازدياد السكان في إسرائيل تعلو بكثير مثيلتها في دول OECD أو في الدول المتطورة، وكذلك فـإن مخـزون البنى التحتية في المواصلات في إسـرائيل أقل من معدله في باقـي الـدول، ومن هذا المنطلـق من المطلوب تنفيذ اسـتثمارات أكثر بكثير بهدف إغلاق الفجوات.[٩]
- عدد أسرَّة المرضى في المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة ٣ أسرَّة، وهو أدنى من معدل عدد الأسـرَّة لكل ١٠٠٠ نسـمة في دول OECD بنسـبة ٣٥٪، وقد ارتفع عدد أسـرّة المرضى في المستشـفيات لكل ١٠٠٠ نسمة بنسبة ١٠٪ فقـط خـلال العقد الأخيـر مقارنة مع ارتفاع بنسـبة ٢٠٪ في عدد السـكان. نتيجة لهذه التطورات، ازدادت الكثافة في المستشـفيات بشكل ملمـوس خلال هذه الفترة، ومن الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى مشـارفة جهـاز الصحـة العـام على الانهيار في حـال عدم تنفيذ اسـتثمارات في

عـدد أسـرَّة المـرضـى في المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة ٣ أسرَّة، وهو أدنى من معدل عدد الأسرَّة لكل ١٠٠٠ نسمة في دول OECD بنسبة ٣٥٪.

أجهزة الصحة.[10]

- النفقات العامة على الصحة في إسرائيل من مجمل النفقات القومية في نفس المجال ٦٢,٥٪ مقارنة مع معدل ٧٣,٦٪ في دول OECD، وهذا الأمر يعني أن النفقات الخاصة على الصحة أعلى في إسرائيل مقارنة بدول OECD. ويبدو من بيانات دائرة الإحصاءات المركزية أن النفقات الخاصة للجمهور بهدف شراء تأمينات صحية وتأمينات مكملة ارتفعت بنسبة ٥٪ مقارنة مع العام المنصرم، وأن ٩٠٪ من الجمهور يمتلكون تأمينات مكملة وخاصة ولا يعتمدون فقط على خدمات الصحة العامة.[11]
- ارتفاع أسعار السكن بنسبة ٨٧٪ بين الأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٩، وذلك بسبب نسبة الفائدة المنخفضة وازدياد الطلب الحقيقي على الشقق السكنية. وقد قرر وزير المالية موشيه كحلون أن يكثف جهوده من أجل إيقاف هذا الارتفاع الحاد، وبالأخص عن طريق برنامج «محير لمشتاكين». وقد تباطأت قليلاً وتيرة ارتفاع أسعار السكن في السنتين الأخيرتين، ولكن هذا البرنامج كلف خزينة الدولة حتى الآن مبلغ ٧ مليار شيكل وليس من المؤكد بتاتاً ألا تتجدد ارتفاعات أسعار السكن خلال الفترة القريبة.

٢. السياسات المالية والنقدية

٢,١ ميزانية الحكومة

لقد أشرنا في الفصل الاقتصادي لتقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٩، إلى الخطة الاقتصادية، وأهم أهدافها، والتي ترجمت إلى ميزانية عام ٢٠١٩[12]. وحسب هذه الميزانية، تم التخطيط لأن تصل النفقات الحكومية إلى ٣٩٦,٦ مليار ش.ج . وخطط لعجز حكومي بقيمة ٤٠,٢ مليار ش.ج؛ أي ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تبين مع نهاية عام ٢٠١٩، أن النفقات الحكومية، بلغت ٣٩٩,٨ مليار ش.ج (١٠٠,٧٪ من الميزانية المخططة) حسب التفصيل التالي:

- بلغ إنفاق المكاتب الحكومية ٣٤٨,٤ مليار ش.ج.
- تسديد فوائد على العجز الحكومي المتراكم بقيمة ٢٩,٩ مليار ش.ج وتسديد ٢١,٤ مليار ش.ج لمؤسسة التأمين الوطني.

في العام ٢٠١٨، بلغ الإنفاق الحكومي ٣٧٧,٧ مليار ش.ج، وفي العام ٢٠١٩ كانت الزيادة ٥,٨٪ عن العام ٢٠١٨، في حين كان مخططا أن تكون الزيادة ٥,١٪.[13]

لقـد بلـغ العجز المتراكم لعام ٢٠١٩ ما قيمته ٥٢,٢ مليار ش.ج مقارنة بـ ٣٨,٧ مليار ش.ج في العام ٢٠١٨، ويشكل هذا العجز ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنـة بـــ ٢,٩٪ في العام ٢٠١٨. ويفسـر الفرق بين العجز المخطـط والتنفيذ إلى وجـود إنفاق أعلى من المخطـط بـ ٢,٨ مليار ش.ج، ومدخولات أقل من التوقعات بـ ٩,٢ مليار ش.ج.

لقد تم تمويل هذا العجز من ثلاثة مصادر رئيسية[١٤] وهي:

- تجنيد أموال محلية بقيمة ٤٠,٥ مليار ش.ج.
- تجنيد أموال من الخارج بقيمة ٤,٦ مليار ش.ج.
- مداخيل إضافية من رأس المال، أتت من بيع أراض للدولة بقيمة ١,٢ مليار ش.ج استثمر منها ٠,١ مليار ش.ج في البنوك و ١,١ مليار ش.ج لتسديد العجز.

كما ذكر أعلاه، فإن حجم الإنفاق للمكاتب (الوزارات) الحكومية في العام ٢٠١٩، بلغ ٣٤٨,٤ مليار ش.ج (معدل تنفيذ ١٠١,١٪ من الميزانية الأصلية). وتلاحظ هنا الزيادة عن عام ٢٠١٨، إذا ارتفع الإنفاق بـ ٦,٣٪ عن العام السابق. وكان الارتفاع بإنفاق المكاتب الحكومية المدنية بـ ٧,١٪ وارتفع الإنفاق الأمني بـ ٢,٩٪.

بلغ العجز المتراكم في الميزانية لعام ٢٠١٩ ما قيمته ٥٢,٢ مليار ش.ج مقارنة بـ ٣٨,٧ مليار ش.ج في العام ٢٠١٨.

أما مدخولات الدولة، فكما جاء في ميزانية ٢٠١٩، فإن المدخولات السنوية المتوقعة حسـب التخطيط هي ٣٥٦,٧ مليار ش.ج ، حسـب التخطيط التالي: ٣٢٣,١ مليار ش.ج من الضرائب و ٣٣,٦ مليار ش.ج مدخولات أخرى.

في العام ٢٠١٩، بلغت المدخولات الفعلية للحكومة ٣٤٧,٦ مليار ش.ج وكانت الجباية أقـل مـن التخطيط بـ ٩,٧ مليار ش.ج. ولقـد توزعت االمدخولات كالآتي: المدخولات من الضرائـب وصلـت إلى ٣١٧,٤ مليار ش.ج منها ضرائب مباشـرة ١٦٨,٥ مليار ش.ج و ١٤٢ مليار ش.ج من الضرائب غير المباشـرة ، ٦,٨ مليار ش.ج مدخولات من رسـوم حكوميـة و ٣٠,٢ مليـار ش.ج مدخـولات أخرى، إضافة إلـى ٢٢,٨ مليار ش.ج ودائع للتأمين الوطني وسد ديون للتأمين الوطني بقيمة ٢١,٤ مليار ش.ج.[١٥]

وعـودة إلـى ميزانيـة ٢٠٢٠، الذي لم يصـادق عليها حتى كتابة هذه السـطور، فإجـراء ثـلاث انتخابات برلمانية خـلال العام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وعـدم وجود حكومة مسـتقرة؛ أي حكومة غير انتقالية، حال دون تخطيط ومصادقة على ميزانية ٢٠٢٠. وبالتالـي فإن أي ميزانيـة تخضع للخطة الاقتصادية المصـادق عليها من الحكومة، إضافة لإملاءات الأحزاب المشتركة في الحكومة، كل حسب قدرته النسبية. والطريقة الوحيدة المتاحه للحكومة حتى الآن، هي من خلال الصرف والإنفاق حسـب ميزانية ٢٠١٩؛ أي ١٢/١ ميزانية كل شهر من المبلغ المصادق عليه في العام ٢٠١٩.

ستخضع ميزانية الدولة لتقليصات مختلفة في ظل الظروف الانتخابية، وانتشار وباء الكورونا، حيث استجد احتياج مليارات الشواكل على الإنفاق الصحي، إضافة إلى الإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق التحفيزي للمشغلين والمبادرين من جهة، والانخفاض المتوقع من مدخولات الضرائب المباشرة من المستقلين والشركات التي من المتوقع أن ينخفض الطلب المحلي والعالمي على منتوجاتهم، وغير المباشرة نتيجة لنفس السبب، والتأجيلات في جباية الرسوم الحكومية والضرائب المباشرة وغير المباشرة في الشهر الأخير من الربع الأول لعام ٢٠٢٠، إضافة للخسائر المتوقعة بعشرات مليارات الشواكل، وسيطرأ ارتفاع في العجز الحكومي في الميزانية. هذا كله سيضع أي حكومة جديدة في مأزق اقتصادي لا يزال مبكرا تقدير تأثيره على ميزانية الدولة وعلى الاقتصاد المحلي ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الظروف مجتمعة ستؤدي حتما إلى ارتفاع العجز الحكومي والدين المحلي والخارجي، وستترك إسقطات سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي في العام الحالي يفوق في تأثيرة الأزمات الاقتصادية التي حدثت في العقود الثلاثة الأخيرة.

ستخضع ميزانية الدولة لتقليصات مختلفة في ظل الظروف الانتخابية، وانتشار وباء الكورونا، حيث استجد احتياج مليارات الشواكل على الإنفاق الصحي.

٢,٢ الدين الخارجي والتدريج الائتماني

تدل البيانات المتوفرة حول العام ٢٠١٩، أن معدل الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي انخفض مقارنة مع العام السابق ووصل إلى ٦٠٪، كذلك تدل البيانات أن معدل الدين الحكومي من الناتج المحلي انخفض إلى دون المعدل الذي وضعه ميثاق ماسترخت ليصل إلى ٥٨,٥٪.[١٦]

يعتبر معدل الدين العام بالنسبة للناتج أحد المؤشرات المركزيه للمتانة المالية، ويساعد على تعيين التدريج الائتماني للدولة، والتفسير الاقتصادي لهذا المعدل يعود للارتفاع في معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٩، وأيضا لارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للدولار واليورو، إضافة لمعدل التضخم المنخفض، والذي يقل عن الهدف التي وضعه البنك المركزي (أقل من ١٪).

تدل البيانات المتوفرة حول العام ٢٠١٩،أن معدل الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي انخفض مقارنة مع العام السابق، ووصل إلى ٦٠٪.

٢,٣ السياسات النقدية

٢,٣,١ نسبة الفائدة

منذ رفع نسبة الفائدة من قِبل بنك إسرائيل بـ ٠,١٥٪ في شهر تشرين الثاني ٢٠١٨، لم تتغير نسبة الفائدة وبقيت على حالها ٠,٢٥٪ خلال العام ٢٠١٩[١٧] وحتى كتابة هذه السطور، ويعزو بنك إسرائيل إبقاء نسبة الفائدة على ما هي عليه لأن معدل التضخم المالي لا يزال منخفضا دون الحد الأدنى له، إضافة لارتفاع

قيمة الشـيكل بالنسـبة للعملات الأجنبية، وأن معدلات النمو تسير في اتجاه التنمية المستدامة، وهي مستقرة حول ٣٪، إضافة إلى الأبحاث التي يجريها بنك إسرائي،ل والتي تشـير أن معدلات النمو ستسـتمر في الارتفاع، ويدعم ذلك سوق العمل الذي يظهر استقرارا وتشغيلا تاما مع معدلات بطالة دون الـ ٤٪. إضافة إلى الاستقرار الذي شهده سوق الأوراق المالية.

٢,٣,٢ أرصدة العملة الأجنبية وأسعار الصرف.

بلغ رصيد العملة الأجنبية في شهر كانون الأول ٢٠١٩ ما قيمته ١٢٦,٠٢٣ مليون دولار ويشـكل هذا الرصيد ٣٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يمكن إسـرائيل من تسـيير الاقتصاد الإسـرائيلي في حالة حدوث أي صدمة اقتصادية خارجية، أو أزمة عابرة عدة شـهور. للمقارنة، فإن رصيد العملة الأجنبية في كانون الأول ٢٠١٨ كان ١١٥٣٠٠ مليون دولار. وكما يشير بنك إسرائيل فإن الارتفاع في رصيد العملة الأجنبية كان نتيجة لـ:

- شراء عملة أجنبية من قبل بنك إسرائيل بقيمة ٢٢٦٦ مليون دولار.
- إعادة تقييم الأرصدة الأجنبية بقيمة ١٣١٦ مليون دولار.
- تحويلات الحكومة من الخارج بقيمة ٦٩ مليون دولار.[١٨]

بلغ رصيد العملة الأجنبية في شهر كانون الأول ٢٠١٩ ما قيمته ١٢٦,٠٢٣ مليون دولار، ويشكل هذا الرصيد ٣٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما معدل أسـعار الصرف الدولار، فقد شـهدت انخفاضا منذ بداية عام ٢٠١٩، ففـي شـهر كانون الثاني ٢٠١٩، بلغ معدل سـعر الصرف للـدولار ٣,٦٨٨ ش.ج وانتهت السنة بمعدل ٣,٤٧٦ ش.ج للدولار الواحد في شهر كانون الأول ٢٠١٩، ما يشير إلى انخفاض بقيمة ٥,٧٪ خلال العام (شكل رقم ٦).

شكل رقم ٦: معدل سعر صرف الدولار خلال العام ٢٠١٩ بالشيكل

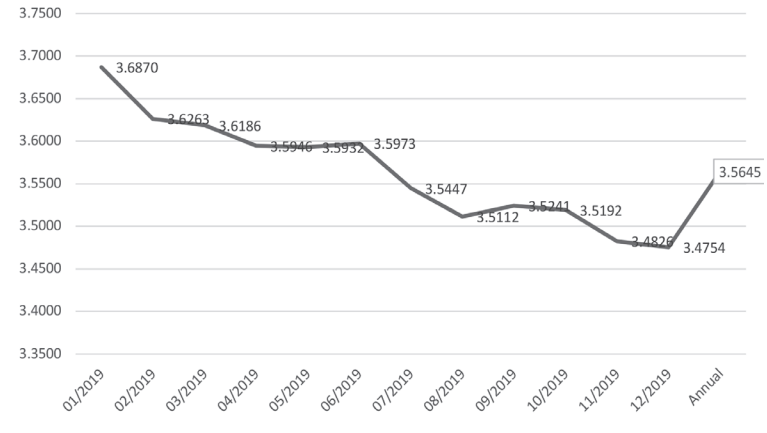

أما معدل سعر الصرف السنوي فقد بلغ ٣,٥٦٤ شيكل للدولار الواحد مقارنة بمعدل ٣,٥٩٥ في العام ٢٠١٨ و ٢٠١٧ وبانخفاض بسيط خلال العام ٢٠١٩. ما يدل على متانة الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار وكذلك مقابل العملات الأجنبية. واستمر الانخفاض في سعر صرف الدولار في الأشهر الأولى لعام ٢٠٢٠، ومع اشتداد أزمة الكورونا في آذار ٢٠٢٠ بدأت أسعار الرف للعملات الإيجابية بالتحول، ومن ارتفاع في قيمة الشيكل بالنسبة للعملة الأجنبية أصبح هناك انخفاض في سعر الصرف بالنسبة للعملة الأجنبية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في قيمة الشيكل ما دامت الأزمة مستمرة.

وتجدر الإشارة أن أسعار الصرف تسير وفقا لأداء الاقتصاد الإسرائيلي والعالمي، وهذا ما كان خلال العام ٢٠١٩.

٣. الاقتصاد الإسرائيلي ووباء الكورونا

٣,١ فروع الاقتصاد الأكثر تضرراً من انتشار الوباء

لم تلتفت الأنظار كثيرا في إسرائيل في المراحل الأولى إلى انتشار الوباء، وكانت التقديرات أن معدلات النمو ستنخفض قليلا ولكنها لن تؤثر بأكثر من بعض الدرجات المئوية على معدل النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي، وبقيت أجواء من التفاؤل أن وباء الكورونا سيؤثر بالأساس على معدلات النمو في الربع الأول لعام ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أجواء من الشك وعدم اليقين تسود اقتصادات العالم ومنها إسرائيل.[١٩] ولكن تسارع انتشار الوباء في أوروبا وخاصة في إيطاليا وظهور بعض الحالات في أواخر شباط في إسرائيل، أدى إلى تغيير التقديرات والتنبؤات المستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي.

كورونا: بدأت المؤشرات التي تدل على عدم استقرار اقتصادي تظهر يوما بعد يوم محليا وعالميا، فمؤشرات الأسواق المالية بدأت في الانخفاض، وكذلك هو الحال في بورصة تل أبيب، أما أسعار الصرف للعملات الأجنبية فقد غيرت اتجاهها.

لقد بدأت المؤشرات التي تدل على عدم استقرار اقتصادي تظهر يوما بعد يوم محليا وعالميا، فمؤشرات الأسواق المالية بدأت في الانخفاض، وكذلك هو الحال في بورصة تل أبيب، أما أسعار الصرف للعملات الأجنبية فقد غيرت اتجاهها وبدأت قيمة الشيكل الإسرائيلي بالانخفاض بالنسبة للعملة الأجنبية وارتفعت أسعار الدولار واليورو مقابل الشيكل، إضافة لخروج عدد كبير من العمال إلى دائرة البطالة حتى قبل إعلان خطة الطوارئ من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وقد اشتدت حدة النقاشات بين الأوساط الاقتصادية والأوساط الصحية، وخصوصا منذ نهاية شهر شباط وبداية شهر آذار، حيث بدأت أعداد المصابين بمرض الكورونا بالتزايد بوتيرة متصاعدة، وأخذت المؤشرات الاقتصادية إظهار

بوادر سلبية، وتغير المزاج العام بالنسبة للتقديرات الذي سيتركها هذا الوباء على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ظهرت حدة هذه النقاشات بشكل جلي في معظم قنوات التلفزيون الإسرائيلي التي خصصت جميع برامجها الإخباريّة لنقاش تداعيات وتبعات انتشار الكورونا في إسرائيل، وسبل مُواجهة هذا الفيروس الخطير على المستويين الصحي والاقتصادي.

وقد كان فرعا الطيران والسياحة أول الفروع المتضررة من جراء تصاعد عدد الإصابات بهذا المرض، وأبدت إسرائيل خشيتها من تضرر هذين القطاعين جراء فيروس كورونا المستجد، وحدوث أزمة لم يسبق لها مثيل في فرع السياحة، ولم تستبعد إمكانية أن يتكبد اقتصادها خلال عام ٢٠٢٠ خسائر فادحة تبدأ إنطلاقاً من هذين المجالين، وبالذات وفي حال اتساع دائرة انتشار الوباء حول العالم.

ووسط هذه المخاوف التي عكستها تقديرات العديد من الباحثين والمختصين بالسياحة والاقتصاد، سارعت الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو لفرض إجراءات مشددة على حركة الوافدين والمسافرين عبر مطار بن غوريون منعا لوصول الفيروس حيث تم رصد إصابة ثلاثة إسرائيليين بالفيروس، وقد تخوفت شركات الطيران الإسرائيلية من مواصلة إلغاء وتراجع في عدد حجوزات الرزم السياحية وتذاكر الطيران من تل أبيب لمختلف بلدان العالم، بسبب التخوف من انتقال العدوى في المطارات والطائرات، وبغية تقليص حجم الأضرار والخسائر ومنع انهيار موسم السياحة الحالي، فإن شركات السياحة والطيران الإسرائيلية عرضت في السوق المحلي والعالمي رزما سياحية مخفضة بمئات الدولارات، علما بأن قطاع السياحة تكبد في الأسبوع الأول من انتشار الأزمة مبلغ ثلاثمئة مليون دولار.

وقد أوصت الداخلية بعدم السفر إلى الخارج إلا لحالات الضرورة، كما أصدرت وزارة الصحة قرارا بفرض الحجر الصحي لأسبوعين على كل من أتى أو عاد من إيطاليا والصين ودول شرق آسيا ومناطق تشهد تفشيا للفيروس، واتسعت دائرة من عادوا من دول أعلنت عنها الوزارة أنه ينتشر فيها كورونا ووضعوا في حجر منزلي، وليس ذلك فحسب، بل تم في فترة لاحقة إدخال كل من عاد من خارج البلاد إلى الحجر المنزلي دون الأخذ بعين الاعتبار الدولة التي قدم منها. ورغم هذه الإجراءات وآليات التحصن لمنع دخول الفيروس فإن تداعياته باتت تترك بصمات وآثارا على قطاع السياحة، وتنذر أيضا بتكبد الاقتصاد خسائر فادحة، وذلك بسبب حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والصين بما يقدر بعشرة مليارات دولار سنويا، ومع دول شرق آسيا عشرات المليارات.

وفي هذا السياق، أفادت شركات الطيران أنه سجل بنهاية شباط ٢٠٢٠ إلغاء الرحلات المستقبلية، كما لوحظ انخفاض بنسبة ٥٠٪ في الرحلات السياحية إلى جميع العالم،[٢٠] وقُدِّرت خسائر شركة «إلعال»، كبرى شركات الطيران الإسرائيلية بنحو ١٥٠ مليون دولار وتم على الفور تسريح وإقالة الآلاف ممن يعملون في هذين المجالين، وأصبحت آلاف الغرف الفندقية شاغرة بسبب إلغاء الحجوزات العالمية. وتزامن ذلك مع إطلاق العديد من التقديرات المتشائمة التي باتت تتوقع وتنذر بحدوث خسائر مادية طائلة في قطاعات الاقتصاد الأخرى، وصلت وفقاً لبعض التكهنات إلى عشرات مليارات الشواكل، ولم تطل المدة حتى بدأت هذه التوقعات بأن تصبح واقعية شيئاً فشيئاً، وبدأت هذه الأزمة بالتدحرج لتشمل فروعاً وقطاعات مختلفة دخلت هي الأخرى في أزمة خانقة، ومما زاد الطين بلة أنّ ميزانية الدولة لم تُقَّر حتى الآن، لعدم وجود حكومة، وأنّ الحكومة الانتقالية، التي تُدير الدولة حالياً، غير مخولّةٍ لسنّ قانون الميزانيّة، الأمر الذي يزيد الوضع سوءًا.[٢١]

أفادت شركات الطيران أنه سجل بنهاية شباط ٢٠٢٠ إلغاء الرحلات المستقبلية، كما لوحظ انخفاض بنسبة ٥٠٪ في الرحلات السياحية إلى جميع العالم، وقُدّرت خسائر شركة «إلعال» بنحو ١٥٠ مليون دولار.

ومن أول القضايا التي تم تحليلها اقتصادياً داخل إسرائيل كانت اعتقاد تجار التجزئة المحليين بأن المستهلكين الإسرائيليين سيتخلون عن التسوق عبر الانترنت من الصين وسيعودون إلى التسوق من المنتجات الإسرائيلية، أوْ على الأقل من المنتجات التي تباع في إسرائيل، لكن الوضع على أرض الواقع كان مغايراً تماماً ولم يترك مجالًا للشكّ، وبدأ سيناريو الرعب يتحقق تدريجياً: فقد سجل في مراكز التسوق انخفاض كبير في أعداد المتسوقين، ومنذ ذلك الوقت أخذ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وبالتعاون مع وزير الصحة ليتسمان بالظهور على شاشات التلفزيون طالباً من المواطنين الالتزام بتعليمات وزارة الصحة والتي لم تكن في هذه الفترة متشددة، علماً بأن كل حالات العدوى أتت من الذين عادوا من خارج البلاد وكان مصدر العدوى معروفاً لدى الوزارة. ومن أهم هذه التعليمات حينئذ الحفاظ على مسافة لا تقل عن متر الواحد عن الآخر، وإدخال بضعة آلاف من الإسرائيليين الحجر الصحي والعزل المنزليّ، مع العلم أن خبراء وزارة الصحة توقعوا ارتفاع عدد المصابين يوماً بعد يوم وفقدان السيطرة على تتبع مصدر العدوى للمصابين، وما لبثت أن أصبحت هذه التوقعات حقيقية.

كان فرع الألبسة والأزياء من أوائل المتضررين من أزمة كورونا بعد الطيران والسياحة، إذ إن هذه الفروع تعتمد اعتماداً كبيراً على مواد الخام ومنتجات مستوردة من الصين.

وقد كان فرع الألبسة والأزياء هو الفرع التالي الذي بدأت بوادر الأزمة تظهر فيه بعد الصعوبات التي واجهها فرعا الطيران والسياحة، إذ إن هذه الفروع تعتمد اعتماداً كبيراً على مواد الخام ومنتجات مستوردة من الصين. وقد حذرت شركات أزياء الملابس من تبعات إغلاق المصانع في الصين، وكان ذلك بشهر قبل تباطؤ

أعمال هذه الشـركات. ومع مرور أسـبوعين أو ثلاثة، بدأت هذه الشـركات بإرسال موظفيهـا إلـى المنازل، حيث أعلنـت مجموعة "فوكس" أنها سـتقلّص عدد الموظفين فـي فروع "فوكس"، "أميـركان إيغل"، "يانغا" و"بيلابونـغ". كذلك أعلنت مجموعة "زارا" العالمية لبيع الألبسة الرجاليّة والنسائيّة عن تقليص ساعات العمل، أمّا شبكة "كاسترو" للملابس، فقد حذّرت بدورها من أنها لن تستطيع مواجهة هذا الانخفاض الحاد في حركة الزبائن ودخلت هي الأخرى في ضائقة مالية.

كان القطـاع التالـي الذي انضمّ إلـى الأزمة بعد الفروع المذكـورة أعلاه، قطاع تنظيم الحفلات والعروض، الذي فوجئ تمامًا من توجيهات وزارة الصحة بمنع تجمع أكثر من ١٠٠ شخص في مكان واحد، وعليه أُلغيت عروض، مسرحيات، مهرجانات، فعاليات حفلات ومناسبات كثيرة.[٢٢]

وقـد كان مـن الواضـح أن فـرع المطاعم كان الفـرع التالي الذي سـينضم إلى السابقة كأحد الفروع المتضررة بشكل بالغ بسبب انتشار الكورونا، حيث سجل هذا الفرع انخفاضًا كبيرًا في عدد الزوار، مع هبوط ٢٠٪ من الحجوزات خلال أسـبوع واحـد، وقـد بدأ الطهاة بالفعل في إعداد خدمـات التوصيل وتكثيفها، مع عدم قدرة بعض المطاعم الفاخرة على التعامل مع الموقف.

أعد بعض الخبراء الاقتصاديين في إسرائيل سيناريوهات حول الأضرار الاقتصادية لهذه الأزمة، تراوحت بين الواقعية، الكارثية والمثالية.

أمـا في قطاع المـواد الغذائية والتموينية، فقد توقـع الخبراء ألا يحدث فيه نقص على الرغم من الانقضاض على مراكز التسـوق وشـراء مواد غذائية وتموينية، ولكن عمليًـا، ردّ المنتجـون المحليـون على أزمة فيـروس الكورونا بزيـادة مناوبات العمل، وزيـادة خطوط الإنتاج وتوسـيع جولات التوزيع، ولكن هـذه الحلول الموضعيّة، وفقاً لبعض الخبراء، لن تمنع الضربة القاسيّة التي سيتلقاها الاقتصاد الإسرائيليّ.[٢٣]

يجدر بالذكر أن بعض الخبراء في المجال الاقتصادي قاموا بإعداد سيناريوهات حول الأضرار الاقتصادية لهذه الأزمة، تراوحت بين الواقعية، الكارثية والمثالية. فيما يلي تلخيص لهذه السيناريوهات:

- **أولاً: السيناريو الواقعي: موجة فصل عمال متوسطة وتعويض جزئي من قبل الحكومة**

  يتوقـع هـذا السـيناريو أن يسـتمر فصل العمـال المكثف في فروع السـياحة، المطاعـم، الحفلات والعروض، حتـى موعد عيد الفصح اليهودي، وكما يبدو فإن الحكومة لن تدفع التعويضات مسبقاً لأصحاب المحال التجارية في هذه الفروع، ولكنها قد تدفع لهم تعويضات بعد انتهاء الأزمة وبشـكل جزئي فقط. وبناءً على هذا السـيناريو، مـن المتوقع أن يتضرر نمو الاقتصاد بأكمله بنسـبة ١٪ خلال السـنة الحالية، وتجسد هذه النسـبة نفقات بالغة للاقتصاد الإسرائيلي، ولكنها

ليســت نفقات خيالية بحيث لا يســتطيع الاقتصاد تحملها. إضافة إلى ذلك، لمح محافظ بنك إســرائيل، أمير يارون، إلى إمكانية احتمال تخفيض نســبة الفائدة بهدف التخفيف على من يســدد القروض، وبالذات لأصحاب المصالح التجارية، ومن هنا لن يكون انهيار لسوق العمل.

السيناريو الواقعي: من المتوقع أن يتضرر نمو الاقتصاد بأكمله بنسبة ١٪ خلال السنة الحالية، وتجسد هذه النسبة نفقات بالغة للاقتصاد الإسرائيلي، ولكنها ليست نفقات خيالية بحيث لا يستطيع الاقتصاد تحملها.

- **ثانياً: السيناريو الأكثر تطرفاً: اقتصاد مشلول وكارثة اقتصادية**

التخوف من حدوث ســيناريو من هذا القبيل ليس شــيئاً لا يُعقَل، إذ احتمالات حدوثه ليســت بالخيالية. بناءً على هذا السيناريو، سيستمر انهيار الأسواق، ما ســيهدد التوفيرات التقاعدية للســكان في إســرائيل من جهة، وســترتفع طلبات العديــد مــن تايكونات الاقتصاد الإســرائيلي لإلغاء ديونهم للبنوك والمؤسســات المالية الأخرى من جهة ثانية، وسوف يفقد مئات الآلاف من العمال أماكن عملهم وسترتفع نسبة البطالة بشكل جذري.

في هذا الســيناريو ســتبقى خزينة الدولة مقفلة ولن تقترح الدولة أي تعويضات للمتضرريــن اقتصاديــاً. مــن الجائز أن تقترح الدولة بحســب هذا الســيناريو قروضــاً بضمانتهــا، وهذا الأمر بحد ذاته لن يفرض أعباءً إضافية على ميزانية الدولة. إضافة لذلك، ســوف يتأخر بناء الشــقق السكنية بسبب الطوق المفروض على الضفة الغربية وعدم وصول العمال الفلســطينيون إلى أماكن عملهم داخل إســرائيل، وسيتم مخالفة عقود العقارات ولن تُدفع التعويضات للشارين بسبب تصنيف أزمة الكورونا ككارثة طبيعية أو «قوة عليا». ستستمر الأزمة في فروع الســياحة والطيران حتى نهاية عــام ٢٠٢٠، الأمر الذي قد يُدخِل الاقتصاد كله في ركود، نمو اقتصادي سلبي قد يمتد إلى الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

هــذا الســيناريو هو ســيناريو صعب، وســوف تطول المدة الزمنيــة حتى يتمكن الاقتصاد من الخروج منه، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن إمكانية تحقيق هذا السيناريو هي ليست غير واقعية.

- **ثالثاً: السيناريو المتفائل: إيقاف العدوى ومساعدات حكومية واسعة النطاق**

السيناريو المتشائم: يدخل الاقتصاد كله في ركود، نمو اقتصادي سلبي قد يمتد إلى الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

في هذا الســيناريو، ســيعود كل شــيء إلى حاله بشــكل تدريجي ولكن بشــكل ســريع، واحتماليــة حدوثه تعتمد بالأســاس على تباطؤ ملحوظ بوتيرة انتشــار الوبــاء. ســتحصل شــركات الطيران علــى تعويضات تغطي معظم خســائرها، وســتجند ألــف عامــل أو أكثر من جديد كانــوا قد خرجوا لعطلــة غير مدفوعة. ســتغير البورصــة اتجاههــا الذي آلت إليه خــلال فترة الأزمة وتتلون شاشــات المؤشرات فيها باللون الأخضر، وتُغلَق تماماً كل الانخفاضات التي سُجِّلت فيها.

تعلن الحكومة عن تعويض كامل للعمال ولأصحاب المصالح التجارية المتضررين ما يؤدي إلى تحريك الاقتصاد ويسبب تسارعاً للفعاليات الاقتصادية، يغطي نوعاً ما خسائر الربع الأول من العام الحالي.[٢٤]

سوف تقول لنا الأيام القادمة أي سيناريو هو الأقرب أن يتحقق.

أظهرت معطيات لوزارة الاقتصاد أنه تسجل قرابة ٤٣٠ ألف شخص للحصول على مخصصات البطالة، منذ بداية الشهر الحالي، و٨٤٪ هم عاملون خرجوا إلى إجازة غير مدفوعة الأجر، إثر الإغلاق شبه الكامل للاقتصاد الإسرائيلي بموجب تعليمات وزارة الصحة من أجل كبح انتشار فيروس كورونا المستجد.

وذكرت المعطيات أن ١١٪ من المتسجلين للحصول على مخصصات البطالة تم فصلهم من العمل، ٢٪ استقالوا من العمل، و٣٪ لأسباب أخرى. وأعلنت مؤسسة التأمين الوطني أنها تستعد لتسجيل نصف مليون شخص للحصول على مخصصات البطالة، حتى نهاية نيسان المقبل.

ووفقا للتأمين الوطني، فإنه «سنضطر إلى دفع مخصصات بطالة بمبلغ ملياري شيكل شهريا، قياسا بـ٣٠٠ مليون شيكل في شهر عادي. ويتوقع أن يصل هذا المبلغ إلى ٩٠٠ مليون شيكل في الشهر الحالي».

«التأمين الوطني»: «سنضطر إلى دفع مخصصات بطالة بمبلغ ملياري شيكل شهريا، قياسا بـ٣٠٠ مليون شيكل في شهر عادي».

وتبين من معطيات مصلحة التشغيل أن الفئة المهنية التي ينتمي إليها أكبر عدد من طالبي العمل، الذين تسجلوا في الشهر الحالي، هي «عام» و «دون خبرة»، وعددهم ٩٨,٣٠٠، والتعليم والتربية والإرشاد ٥٤,٥٠٠، مبيعات ١٥,٧٠٠، مطاعم وطعام واحتفالات ٧٨,٦٠٠، وتليها سياحة وفندقة، سكرتارية وإدارة، خدمة زبائن، حراسة وأمن، حسابات وإدارة مالية، صناعة وإنتاج، وتسجل في كل واحدة منها أكثر من ٣٠٠٠ شخص.

وبسبب الاكتظاظ البالغ، لا يتمكن الكثيرون من التسجيل للحصول على مخصصات البطالة التي يستحقونها. على الرغم من ذلك، أعلنت مصلحة التشغيل أنها ستعترف بحق من يتسجلون، حتى يوم ٢٦ آذار الحالي، بمخصصات البطالة، وكأنهم تسجلوا في ١٥ منه.

٣,٢ قرارات الحكومة لاحتواء الأزمة

تواصلت المناقشات في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وبمشاركة وزراء المالية والصحة والاقتصاد، إضافة إلى رئيس مجلس الأمن القومي لبحث فرض المزيد من القيود في محاولة لمواجهة فيروس كورونا وسط توقعات بارتفاع وتيرة انتشار الوباء في البلاد بشكل ملحوظ ليتم تسجيل نحو

١٠٠ حالـة يوميًا. ومن القرارات الأولى التي اتخذتها الحكومة في هذا الشـأن منع سـفر الإسرائيليين للمشـاركة في مؤتمرات دولية وفعاليات عالمية، كما تقرر تشكيل فرقة عمل مشـتركة للشـرطة ووزارة الصحة لفرض الحجر الصحي، وفرضت وزارة الداخلية الإسـرائيلية إجراءات مشـددة على المعابر البرية تحـول دون دخول من لا يحمل الجواز الإسـرائيلي، وفي سياق إعادة انتشار جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، درس وزير الدفاع نفتالي بينيت إمكانية فرض طوق أمني شامل على الضفة الغربية وغزة وإغلاق المعابر البرية، وذلك بعد فرض الإغلاق الكامل على مدينة بيت لحم.

وفي سـياق متصل، تضغط وزارة الصحة وبشـكل مسـتمر للإعلان عن تصعيد الإجـراءات حتـى يتم تعطيـل كامل للاقتصاد. وقـد تباينت الآراء حـول تعطيل تام للنشـاط الاقتصادي ووقف المواصلات العامة بشـكل كلي، وهي خطوات طالبت بها الصحة وتعارضها وزارة المالية نظرًا للتبعات الاقتصادية الكارثية والعواقب الوخيمة لهـذا الإجـراء،[٢٥] بينما يتـردد نتنياهو باتخاذ قرار من هـذا النوع. ومع ذلك، تمت مناقشة فرض قيود تدريجية جديدة متشددة أكثر، بما في ذلك تقليص إضافي لعدد الموظفـين فـي المصالـح التجارية، حتى لـو كانوا يحافظون على مسـافة المترين بين الأشـخاص التي فرضتها السـلطات في وقت سـابق. وكما ذُكِر سلبقاً، فقد تشكلت قـرارات الحكومـة الأولية بوقف كل مرافق الترفيه عن العمـل، من المقاهي والفنادق وقاعـات الأعـراس والمطاعم وغيرها، وعدم إجراء أي مناسـبات تضم أكثر من مئة شخص، إضافة إلى وقف التعليم في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات، وبدأت أزمـة كبـرى متدحرجة للاقتصاد الإسـرائيلي، فبـدأت التقديرات تعلو أن عشـرات المليارات سيخسـرها الاقتصاد الإسرائيلي، وخلال يومين فقط زج بـ ٢٥ ألف عامل إلـى دائـرة البطالة، ووصل عددهم حتى كتابة هذا التقرير إلى ٤٧٠،٠٠٠ عاطل عن العمـل، ومن المتوقـع ارتفاع هذا العدد إلى ٧٠٠،٠٠٠ عاطل عن العمل عشـية عيد الفصح اليهودي والمصادف في الثامن من نيسان القادم جراء هذه الأزمة.

من المتوقع الوصول إلى ٧٠٠،٠٠٠ عاطل عن العمل عشية عيد الفصح اليهودي والمصادف في الثامن من نيسان القادم جراء أزمة كورونا.

وقـد توالـت القرارات الحكومية ليصـدر القرار الثاني ويمنـع التجمهر لأكثر من عشـرة أشـخاص، وتلاه الثالث والذي تم باتفاق كل من وزارة المالية، بنك إسرائيل، نقابة العمال والمشغلين ورئاسة الحكومه، بتسريح ٨٠٪ من العمال في القطاع العام و ٧٠٪ مـن عمـال القطاع الخاص، ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن حل واضح بشـأن رواتب الموظفين الذين سـيكونون في المنزل، سـواء أكان أصحاب العمل سـيدفعون للموظفـين مسـتحقاتهم مـن أيام الإجـازة والعطل، أو مـا إذا كانت الدولة سـتقوم

بتعويضهم.. وتلاه القرار الرابع بتشديد التعليمات الموجهة للجمهور بما في ذلك إغلاق تام للمراكز التجارية والمطاعم والمقاهي ومنع السكان من الخروج إلى التنزهات والشواطئ والأماكن العامة وغيرها من الخطوات المتشددة.

ووفقا لما جاء في صحيفة «هآرتس» فإن المسؤولين في وزارة الصحة يرون أن «العديد من شرائح السكان لا تستوعب القيود التي تم فرضها مع ازدياد عدد المصابين يومياً، ولا تدرك أن الهدف هو الحد من الاتصال المباشر بين الأشخاص منعا لانتشار العدوى، ويحاولون الالتفاف على القيود وانتهاكها بطرق مختلفة». وعليه أعدت الحكومة بالفعل خطة طوارئ تشمل إغلاق شبه كامل لمرافق الدولة وتعطيل شامل للاقتصاد باستثناء محلات السوبر ماركت وبيع الخضار والفواكه التي ستظل مفتوحة ليتم السماح بالخروج التدريجي في ساعات معينة لاقتناء الحاجات الأساسية، ويُسمح للمواطنين التردد على كل الأماكن الحيوية مثل صناديق المرض والتزود بالحاجيات وما إلى ذلك.

وصف بعض المحللين الاقتصاديين ما يحدث بكارثة اقتصادية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إذ إن العديد من المصالح، وخاصة الصغيرة والوسطى منها، مهددة بالانهيار الكامل.

٣,٣ تأثير الأزمة على المصالح الصغيرة والوسطى

وصف بعض المحللين الاقتصاديين أن ما يحدث هو كارثة اقتصادية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إذ إن العديد من المصالح، وخاصة الصغيرة والوسطى منها، مهددة بالانهيار الكامل، فهي لا تحظى حالياً بأي دخل على الإطلاق، ولا تستطيع تسديد ديونها المستحقة، ولا تستطيع تغطية الشيكات التي قطعتها عند شراء بضائع أو سداد القروض التي أخرجتها. تعتبر المصالح الصغيرة والمتوسطة المصالح الأهم في الاقتصادات ككل، وبالتالي فإن انهيارها قد يؤدي إلى زيادة الوضع تدهوراً، وسيصعب على الاقتصاد الخروج من هذه الأزمة بشكل أسرع.[٢٦]

٣,٤ أسواق المال في ظل أزمة الكورونا

أدى انتشار وباء الكورونا إلى إلحاق أضرار جسيمة في أسواق المال العالمية، بما فيها أسواق المال في إسرائيل، وقد هبطت أسعار الأسهم في البورصة الإسرائيلية بمعدل ٣٠٪ خلال فترة وجيزة، حيث اتشحت الشاشات في بورصة تل أبيب باللون الأحمر عدة أيام وأسابيع وهوَت مؤشرات أسهم كبرى الشركات بشكل كبير، إثر حالة الهلع التي أصابت إسرائيل في أعقاب انتشار فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي، وخصوصا في مجالي النفط وحركة الطيران والسياحة. وعليه سجلت البورصة في تل أبيب خسائر في تداولات الأسهم تراوحت بين ٢٥٪ ٣٠٪ لمختلف الشركات الإسرائيلية والأجنبية، خصوصا شركات الطاقة والنفط والبنوك

أدى انتشار كورونا إلى إلحاق أضرار جسيمة في أسواق المال العالمية، بما فيها أسواق المال في إسرائيل، وقد هبطت أسعار الأسهم في البورصة الإسرائيلية بمعدل ٣٠٪ خلال فترة وجيزة.

وصناديق التقاعد، حيث قدرت الخسائر اليومية بنحو مليار دولار، وأدت إلى خسائر فادحة للمستثمرين على اختلاف أنواعهم.

وهبط مؤشر «تل أبيب ٣٥» لكبرى الشركات الإسرائيلية بنسبة ٢٨٪، ومؤشر «تل أبيب ١٢٥» الأهم في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٢٦٪. وتسبب انخفاض أسعار النفط،، بهبوط أسهم «قطاع تل أبيب للنفط والغاز» بنسبة ٢٦٪، فيما انخفضت أسهم مجموعة «ديلك» بـ٢٢٪، «راتسيو» ١٨٪ و «ناويست» ١٤٪، أما أسعار صناديق الائتمان فقد هبطت بنسبة ٢٢٪ خلال الفترة نفسها. كذلك تلقت البنوك، صناديق التقاعد، شركات التأمين والاعتماد ضربة شديدة، وانخفض مؤشر «تل أبيب البنوك» بنسبة ٢٢٪. وانخفضت أسهم بنك هبوعليم بـ٢١نسبة٪، بنك ليئومي ١٩٪، بنك ديسكونت ١٩٪. وفي مجال السياحة، انخفضت أسهم شركة الفنادق «فاتال» بـ٣١٪، وشركة الطيران «إل عال» بـ ٢٩٪. في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا توقف التداول في بورصة تل أبيب عدة مرات خلال فترة شهرين وعشرة أيام منذ أن أُعلن لأول مرة عند تفشي فيروس الكورونا هبوط حاد في قيمة الأسهم جراء تأثرها بالأسواق العالمية أو بسبب حدوث تقييمات خاطئة، فعلى سبيل المثال توقف التداول في البورصة في إحدى المرات بسبب الإعلان الخاطئ لوزارة صحة عن القفزة الحادة بعدد المصابين من فيروس كورونا بإسرائيل، والذي في أعقابه هبط مؤشر تل أبيب ٣٥ وتل أبيب ١٢٥ بأكثر من ٨٪.

هذا وانخفضت الأرباح على سندات الدين بما معدله ٢٣٪، وأما صناديق الاستكمال فقد انخفضت أرباحها بمعدل ٢٢٪.

انخفضت الأرباح على سندات الدين بما معدله ٢٣٪، وأما صناديق الاستكمال فقد انخفضت أرباحها بمعدل ٢٢٪.

٣,٥ إجراءات وزارة المالية لتقليل أضرار الأزمة

أكد وزير المالية موشيه كحلون أنه سيتم مساعدة العمال المتضررين، وسيتم تخصيص ٥ مليارات شيكل للنمو الاقتصادي، وتضاف هذه الحزمة الجديدة إلى أخرى حجمها ١٠ مليارات شيكل أُعلِن عنها في فترة سابقة.

وتحدث كحلون في المؤتمر الصحافي الذي جمعه مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن الخطوات التي سوف تتخذها وزارته لتعويض العمال المتضررين، وقال إن القطاع العام سيعمل في شكل ملائم لنظام الطوارئ، وستستمر فقط الخدمات الأساسية والموظفون الضروريون في عملهم كالمعتاد. أما فيما يتعلق بالعاملين في قطاع الأعمال، والذين تم فصلهم أو إخراجهم إلى عطلة غير مدفوعة فقد يحتاج أرباب العمل إليهم لاحقا، وسوف يتلقون إعانات البطالة في ظل ظروف محسنة.

عرضت وزارة المالية رزمة خطوات لمساعدة الاقتصاد على التعامل مع إسقاطات أزمة وباء الكورونا، منها تأجيل دفعات، وهبات، وزيادة نطاقات الاعتماد البنكي.

وأضاف بأنه ينوي تخصيص ٥ مليارات شـيكل لمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد وتنميته، وذلك لدفع محركات النمو حتى يتمكنوا من تنشـيطها ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

عرضت وزارة المالية رزمة خطوات لمساعدة الاقتصاد على التعامل مع إسقاطات أزمة وباء الكورونا، منها تأجيل الدفعات الإلزامية لأرباب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسـطة المسـتقلين، هبات خاصة للمسـتقلين، هبات خاصة للعمـال المفصولين، تسهيلات بإعطاء قروض، زيادة نطاقات الاعتماد البنكي وغيرها.

ووفقاً لما قاله وزير المالية موشيه كحلون، فإن طواقم وزارة المالية تعمل ليل نهار بهدف تشـكيل رزمـة خطوات للمصالح التجاريـة، العمال الأجيرين والمسـتقلين في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من أجل مساعدة الاقتصاد في هذه الفترة المعقدة، وأضاف أن وباء الذي اجتاح إسرائيل هو كارثة لم تعرف الدولة كارثة مثلها، وسوف تستمر وزارة المالية باتخاذ أقصى التدابير الممكنة بهدف استقرار الاقتصاد وتقليل الأضرار.

فيما يلي تلخيص لهذه الخطوات:

- **أولاً في مجال الصحة:** تخصيص الموارد المطلوبة للمحافظة على صحة الجمهور وتشـمل: زيادة احتياطـي الأدوية لحالات الطوارئ، التـزود بالكمامات وأجهزة الوقايـة وماكينات التنفس، بناء وتطوير ١٠٠٠ سـرير لمرضى الكورونا، تحديد المرضـى عن طريق تقوية المختبرات ومراكـز الفحوصات بهدف إيجاد المرضى وزيـادة عـدد الفحوصات، بناء غـرف خاصة للحجر الصحي في المستشـفيات والمراكـز الطبية، اسـتخدام الغرف الفندقية بهدف إدخـال الموجودين في حجر صحي إليها، إضافة ٦٠٠ ملكات بشرية لمرضات و ٢٠٠ ملكات لعمال الصيانة، تكثيف الجهود لإيجاد التطعيم ضد الفيروس وما إلى ذلك.
- **ثانياً: الاستجابة لاحتياجات مدنية، النظام العام، أغذية وخدمات حيوية، مجتمع مدني:** وسـائل حماية وتعقيم، تزود لسـاعات الطوارئ، تكثيف انتشـار القوى للمحافظـة علـى النظام العـام، تأمين اسـتمرار تزويد الأغذية والأدوية بشـكل منتظـم وخصوصـا في أوقات المحـن والأزمات، إيجاد حلول مدنية لأشـخاص موجودين بعزل صحي.
- **ثالثـاً: اسـتمرار عمـل القطاع العـام كما لو كان فـي حالة الطـوارئ وانتهاج خطوات لزيادة النجاعة،** إخراج العمال على حسابهم حتى عيد الفصح اليهودي، زيـادة الخدمـات الديجيتالية المقدمة عن بعد، تطوير دورات محوسـبة وتسـريع عمليات تمرير المعلومات.

- **رابعـاً: تقليل نفقات المصالح التجارية الصغيرة ومسـاعدات للمسـتقلين:** تقديم موعـد الدفعـات لمـزودي المنتجـات والخدمات المختلفـة للحكومة، إطالـة الفترة الزمنيـة المتاحـة لمجمل المصالـح التجارية الصغيـرة والمتوسـطة بدفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم التأمين لمؤسسة التأمين الوطني وباقي الدفعات الإلزامية وضريبة الأرنونا لشهر نيسان وما إلى ذلك.
- **خامسـاً:** إتاحـة الاعتماد للمصالـح التجارية، إقامة صنـدوق لإعطاء القروض بضمان من الدولة، وتخفيف تقييدات الاعتماد في فرع العقارات.
- **سادساً:** تخفيف العبء الاقتصادي على المواطن، تقديم موعد دفع ضريبة الدخل السـلبية للمستحقين، تسـهيل إعطاء الاعتماد للأفراد وزيادة نطاق الاعتمادات الفردية، تأجيل دفع القروض السكنية للبنوك أو لوزارة الإسكان، تقديم خدمات بنكية موسعة.
- **سابعاً:** تسريع بناء بنية تحتية بهدف نمو متسارع مجدداً للاقتصاد.

أما في نطاق السياسة النقدية، فقد أعلن محافظ بنك إسرائيل عن نيته استعمال أدوات جديدة في إطار السياسة النقدية، يعمل فيها بنك إسرائيل بالأسواق المفتوحة ويقوم بشـراء سـندات الدين الحكومية على أنواعها المتعددة لفترات تسديد مختلفة، وبكميات يحافظ فيها على أداء مرض لسندات الدين الحكومية.

في نطاق السياسة النقدية، أعلن محافظ بنك إسرائيل عن نيته استعمال أدوات جديدة في إطار السياسة النقدية، يعمل فيها بنك إسرائيل بالأسواق المفتوحة، ويقوم بشراء سندات الدين الحكومية على أنواعها المتعددة لفترات تسديد مختلفة

٤. اقتصاد إسرائيل في ظل الحكومة الانتقالية

٤,١ تكاليف الانتخابات

عشرة مليارات شيكل – هذا هو الثمن الاقتصادي لإجراء ثلاث انتخابات برلمانية في إسرائيل خلال أقل من سنة. ويشمل هذا المبلغ نفقات الدولة ومنها: ميزانية لجنة الانتخابات المركزية، ميزانية تمويل الأحزاب وغيرها، إلى جانب تكلفة تعطيل المرافق الاقتصاديـة لثلاثة أيام أُجرِيت فيها الانتخابات، في الوقت الذي يشـارف فيه جهاز الصحة على الانهيار، وتُسأل العديد من الأسئلة حول سلة الأدوية، وتبدو الإصلاحات عالقة والبنية التحتية بأسوأ حال لها، ما سيؤدي حتماً إلى إلحاق الضرر بنمو الناتج المحلي وتراجع المؤشرات الاقتصادية للدولة خلال العام ٢٠٢٠.[٢٧]

عشرة مليارات شيكل – هذا هو الثمن الاقتصادي لإجراء ثلاث انتخابات برلمانية في إسرائيل خلال أقل من سنة.

عمليا، على أرض الواقع، ستكون التكلفة أكبر من ذلك، علماً بأن الانتخابات للسلطات المحلية والتي أُجرِيَت في تشرين الأول من العام ٢٠١٨، أدت إلى وجود أربعة أيام عطلة كان الاقتصاد فيها معطلا بشكل تام خلال سنة وأربعة أشهر. ومن الجدير بالذكر أن الحديث يدور عن يوم عطلة يوم رابع خلال فترة عام وأربعة أشهر، بعد إجراء انتخابات

السلطات المحلية في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٨، انتخابات الكنيست الواحدة والعشرين في شهر نيسان من العام ٢٠١٩، انتخابات الكنيست الثانية والعشرين في شهر أيلول من العام ٢٠١٩، وانتخابات الكنيست الثالثة والعشرين في شهر آذار من العام ٢٠٢٠ للمرة الثالثة على التوالي خلال أقل من عام.

وصلت التكلفة المباشرة للانتخابات الثالثة، والتي أُجريت في الثاني من شهر آذار عام ٢٠٢٠، إلى ٣,٨٦ مليار شيكل. ووفقاً لاتحاد الصناع في إسرائيل،[٢٨] تُقَدر الأضرار الناجمة للناتج بسبب عدم العمل في يوم العطلة الرسمي الواحد بقيمة ١,٥ مليار شيكل، وتصل التكلفة الأدنى ليوم العطلة الرسمي إلى ١,٥ مليار نتيجة لتضرر الناتج القومي، ومن المحتمل أن تصل هذه التكلفة إلى ٢ مليار شيكل وفقاً لمعايير حسابية معينة، ووفقاً للمصدر نفسه.

من الملفت للنظر أن المصانع، المصالح التجارية والحوانيت التي تعمل يوم الانتخابات تدفع لعمالها أجراً يعادل ٢٠٠٪ من أجرهم الاعتيادي، ما يؤدي إلى نفقات إضافية تصل إلى عشرات الملايين من الشواكل، بينما يحظى العمال الآخرون بيوم عطلة مدفوع رسميا، وللمرة الرابعة خلال فترة عام وأربعة أشهر، على حساب مشغليهم. وتقدر تكلفة يوم العطلة للقطاع الإنتاجي بحوالي ١,١ مليار شيكل، بينما تصل هذه التكلفة للقطاع العام إلى حوالي ٧٠٠ مليون شيكل.

ميزانية لجنة الانتخابات المركزية ٣٦٠ مليون شيكل.

تُضاف لكل هذه التكاليف مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل بهدف تمويل الأحزاب، وكذلك ميزانية لجنة الانتخابات المركزية والتي شملت تجنيد المراقبين والكاميرات ووصلت في الانتخابات الأخيرة إلى ٤٥٠ مليون شيكل، مقارنة مع ٣٦٠ مليون شيكل في انتخابات أيلول ٢٠١٩ ومع ٢٩٠ مليون شيكل في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وقد أتت هذه الإضافات الهائلة بسبب تكلفة تجنيد ثلاثة آلاف مراقب جديد، من بينهم ٧٠٠ محام، ٣٠٠ مدقق حسابات، والباقون كانوا مراقبين التزموا بعدم انتمائهم لحزب معين، وقد تم تزويدهم بكاميرات من قبل لجنة الانتخابات المركزية خوفاً من تزوير في صناديق الاقتراع.[٢٩]

كما ذُكِر سابقاً، وصلت تكلفة الانتخابات عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٨٦ مليار شيكل وفقاً للمركبات التالية:

- ميزانية لجنة الانتخابات المركزية ٣٦٠ مليون شيكل.
- ميزانية تمويل الأحزاب ٢٠٠ مليون شيكل.
- تكلفة يوم العطلة الرسمي للقطاع الإنتاجي ١,١ مليار شيكل.
- تكلفة يوم العطلة الرسمي للقطاع العام ٧٠٠ مليون شيكل.

- الأضـرار الناجمة للناتج بسـبب عدم العمل في يوم العطلة الرسـمي ١,٥ مليار شيكل.

وعند حساب مجمل تكاليف الانتخابات خلال العام المنصرم نجدها قد وصلت إلى حوالي ١٠ مليار دولار (لا يشـمل تكاليف الانتخابات للسـلطات المحلية). وفيما يلي بعض الأمور التي كان من الممكن القيام بها خلال هذا العام بدلاً من تبذير الأموال على الانتخابات البرلمانية:

- بناء ٢٣٠٠ غرفة تعليمية بتكلفة ٣ مليار شيكل.
- زيادة ميزانية الشرطة بنسبة ٢٥٪ وبقيمة ٢,٨ مليار شيكل.
- مضاعفة سلة الأدوية بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل.
- زيادة مخصصات الشـيخوخة بمبلغ ٣٠٠ شـيكل في الشـهر لأكثـر من مليون مواطن يحصل على هذه المخصصات، وبقيمة إجمالية تساوي ٣,٦ مليار شيكل.
- مضاعفة أسطول طائرات الإطفاء الخفيفة بقيمة ٢٠٠ مليون شيكل.
- إقامة مستشفى متطور بمبلغ ٢ مليار شيكل.

إلى جانب الأضرار الاقتصادية الجسيمة وتكاليف يوم العطلة الباهظة، هناك من ينظـر إلى نصف الكأس المليئة، حيث انطلقت التجارة انطلاقة كبيرة في أيام العطل الرسـمية للانتخابات. وتكون المراكز التجارية والحوانيت مفتوحة بشكل تام في أيام مـن هذا النوع، ووفقـا لاتحاد الغرف التجارية، وصلت قيمـة مدخولات هذه المحال إلى ٩٧٠ مليون شـيكل في انتخابات نيسـان ٢٠١٩ وإلى ١,١٣٥ مليار شـيكل في انتخابـات أيلـول ٢٠١٩،[٣٠] وهو مبلغ يعلو بنسـبة ١٨٪ تقريبا عن مبلغ المشـتريات في انتخابات نيسـان ٢٠١٩. ويعتبر البعـض أن هذه المبالغ والصفقات تعتبر حقنة إنعـاش للمراكـز التجارية والحوانيت، حيث تتم في مثل هـذه الأيام الانتخابية أكثر مـن ٥ مليـون صفقة يتم دفعها نقداً وببطاقـات الاعتماد؛ أي بمعدل أكثر من ثمانية آلاف صفقة للدقيقة، وقد كانت المبالغ المدفوعة ببطاقات الاعتماد في انتخابات أيلول ٢٠١٩ أعلى بنسـبة ٣٤,١٪ من مثيلتها في نيسـان ٢٠١٩، وأعلى بنسـبة ٧٠٪ من المبالغ المدفوعة ببطاقات الاعتماد في انتخابات عام ٢٠١٥ وأعلى بنسـبة ١٠٠٪ من عدد الصفقات المدفوعة في انتخابات عام ٢٠١٣.[٣١]

الأضرار الناجمة للناتج بسبب عدم العمل في يوم العطلة الرسمي ١,٥ مليار شيكل.

٤,٢ تمويل الأحزاب

تحصـل الأحزاب في إسـرائيل على تمويل بموجب قانون تمويـل الكتل البرلمانية والذي أقره الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦٩ للمرة الأولى، والذي شهد تعديلات عدة، ليصبح اسمه حاليًا قانون تمويل الكتل الانتخابية. وقد نظّم هذا القانون عملية تمويل

الأحزاب السياسية الممثلة في الكنيست، بحيث تتلقى تمويلًا عامًا مباشرًا من الدولة ينقسم إلى جزئين: تمويل مباشر وغير مباشر لخوض انتخابات الكنيست، وتمويل النفقات للكتل التي تدخل الكنيست والذي يبدأ من لحظة إعلان نتائج الانتخابات الجارية وحتى إعلان نتائج الانتخابات التي تليها.

ينظم هذا القانون عمل الأحزاب ويحد من إمكانياتها تجنيد الأموال من الجمهور ومن جهات خاصة للحد من تمويل الأفراد وجماعات الضغط ذات المصالح المختلفة التي قد تتضارب مع مصالح الجمهور، وذلك من خلال تحديد المبالغ الثابتة التي يحق للأحزاب الحصول عليها من خزينة الدولة من أجل تمويل نفقاتها الانتخابية.

عملياً تطوّر هذا القانون على مدار السنوات ليحد من تأثير الأفراد أو الشركات أو المؤسسات على العمل السياسي من خلال شراء الذمم والفساد بما يتعارض مع مصالح الناخبين، لذلك، مقابل توفير هذا الدعم العام فإن القانون يحظر بشكل واضح ومحدد سلفًا تلقي أموال تبرعات أو مساهمات من الأفراد والمؤسسات والشركات إذا ما تجاوزت سقفًا معينًا. إضافة إلى ذلك، يمتد هذا النظام في إسرائيل ليشمل السلطات المحلية، وهذا ما تم إدراجه بقانون منفصل "قانون السلطات المحلية – تمويل الانتخابات" الذي ينظم تلقي الكتل الساعية لعضوية المجالس المحلية والبلدية للتمويل العام.

تتلقى الأحزاب والكتل الانتخابية القائمة والممثلة بالكنيست تمويلها لجولة الانتخابات المقبلة مسبقًا.

وتتلقى الأحزاب والكتل الانتخابية القائمة والممثلة بالكنيست تمويلها لجولة الانتخابات المقبلة مسبقًا، وتقام المعادلة على "وحدة التمويل" مضروبة بعدد مقاعد الكتلة القائمة في الكنيست الماضي زائد واحد، وإذا جاءت نتيجة الانتخابات بعدد مقاعد مختلف عن الكنيست الماضي يتم احتساب معدل المقاعد بين الجولتين.

أما الكتلة الجديدة أو الناشئة فلن تتلقى تمويلاً إلا بعد إعلان نتائج الانتخابات، حيث تحتاج إلى الحصول على نسبة (١٪) من الأصوات لكي تتلقى أمولًا عامة، وهي نسبة مختلفة عن نسبة الحسم للتمثيل في الكنيست والتي تبلغ ٣,٢٥٪

ويزيد هذا الأمر من أعباء وتحديات الأحزاب الجديدة للدخول إلى معترك العمل البرلماني، حيث تلجأ عادة هذه الكتل إلى تلقي التبرعات الشخصية بحدود ما يسمح به القانون، وإلى الاقتراض من البنوك لحين انتهاء الانتخابات وإعلان نتائجها.

رغم ذلك، لا تخلو هذه الحسابات من بعض المفاجآت، فمثلا بعد سقوط كتلة اليمين الجديد المفاجئ في انتخابات نيسان ٢٠١٩، صارت الكتلة مطالبة بسداد ١,٥ مليون شيكل لوزارة المالية، بعد أن كانت تلقتها مسبقًا قبل الانتخابات باعتبارها كتلة ممثلة بالكنيست السابق، إلا أن سقوطها غيّر من موقفها المالي أمام الكنيست.

وتشـير الأرقام المعلنة عن إنفاق الكتل والأحزاب السياسية إلى مؤشرات مهمة عدة، إذ بلغ معدل الإنفاق للصوت الواحد في انتخابات عام ٢٠١٥ (٦١ شيكلا)، بينما حلت حركـة شـاس "اليهـود الحريديم المتدينين" فـي المركز الأول من حيـث الإنفاق للصوت الواحد بـ (١٠٢,٧) شيكل، كما أن حزب الليكود دائمًا ما يحتل مراكز متقدمة في كفاءة الإنفاق المالي على آليته الانتخابية مقارنة بكل الأحزاب الكبيرة الأخرى.

مـع هذا، تنفق الأحـزاب ٤٢,٥٪ من موازناتها الانتخابية علـى نفقاتها الجارية التـي تتكون بشـكل رئيسـي من أجور موظفـي الحملات الانتخابيـة، أما في مجال الدعايـة الانتخابية فتحتل وسـائل التواصـل الاجتماعي النسـبة الأكبر من الإنفاق الدعائي بنسـبة ٢٧٪، وهو ما يشـير إلى تحول متراكم منذ سـنوات تجاه استخدام الفضاء الرقمي كوسيلة رئيسية للتخاطب مع الجمهور.

كما أن استعراض ما تتلقاه الأحزاب من تمويل وما تنفقه في حملاتها ونشاطاتها يُنشـئ "ميزانًا ماليًا" في شـكل عجز أو فائض لدى كل كتلة وحزب سياسـي، وهنا ينبغـي الإدراك أن الفائـض فـي هذا الميزان (أي أن الحزب يتلقـى أموالا أكثر مما صرف) ينبغي إرجاعه إلى حسـابات وزارة المالية بإشراف رئيس الكنيست ومراقب الدولة، أمّا العجز فهو مسؤولية تقع على كاهل الحزب.

حصلت الأحـزاب المختلفة خلال الانتخابات الأخيرة على زيادة مالية في تمويلها، حيث حصل كل عضو كنيست على مبلغ إضافي بقيمة ٤٣٠ ألف شيكل.

وفـي جولات الانتخابات ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ سـجل هذا الميزان لمجموع الكتل فائضًا كليًا بعد احتسـاب مدفوعات انتخابات الكنيسـت والمصاريف الجارية للأحزاب وانتخابات السـلطات المحلية قدرته وزارة المالية بـ ٩٩ مليون شـيكل، وفي ذلك مؤشـر أن التمويل الحالي بصورته العامة يوفر إيرادات كافية للأحزاب والكتل السياسية تجعلها بمنأى عن تلقي تبرعات فردية أو مؤسساتية بحجم كبير، وهو ما تجلى في اعتماد شبه مطلق على التمويل العام بحسب إحصاءات ٢٠١٥، حيث شكل ما نسـبته ٩٨٪ من مجمل التدفقات النقدية للأحزاب والكتل الانتخابية (١٨٣ مليون شيكل مما مجموعه ١٨٨ مليون شيكل).

مـع ذلـك تبقى بعض النمـاذج الماثلة على أحزاب سياسـية تعاني من أزمة إنفاق مزمنة تتجاوز إيراداتها، مثلًا تجاوز إنفاق حزب "يهدوت هتوراة" (حريديم متدينين) إيراداته بـ ٣,٢ مليون شيكل في الفترة بين ٢٠١٣–٢٠١٧.

يذكـر أن القانـون يحظـر على الأحزاب والكتل السياسـية تلقي أمـوال وتبرعات من الخـارج، فـي حـين يسـمح للكتلة أو الحـزب القائم بتلقـي تبرعات شـخصية من داخل إسـرائيل تصل إلى ٢,٣٠٠ شـيكل للفرد الواحد (مع أفراد عائلته) في سنة الانتخابات، كما يُسمح للكتلة الناشئة الجديدة بتلقي تبرعات شخصية تصل إلى ١١,٥٠٠ شيكل.

تم فرض هذا السقف للتبرعات الشخصية في تعديل قانون تمويل الكتل والأحزاب عام ١٩٩٤، وتم تخفيض سـقفه السـابق الذي بلغ ٥٤,٥٠٠ شيكل، ومن الملاحظ أن القانون يخفض مقدار التبرعات الشـخصية المقبولة بعد الانتخابات خلال السـنوات العادية من ولاية الكنيست.

كمـا أنه من المعلـوم قيام معظم الأحزاب الإسـرائيلية بإجـراء انتخابات داخلية مسـبقة "برايمريز" لتحديد أولوية المترشـحين على قوائمها، وقد تناول القانون هذه الانتخابات وتطرق كذلك إلى تمويلها، فرفع سقف التبرعات الفردية المسموح بقبولها إلـى ١١,٣٨٠ شـيكلا، وارتفعت أكثـر في الكتل التي يبلغ عدد أعضائها المسـجلين مـن أصحاب حـق الاقتراع أكثر من ٥٠ ألف عضو، ويتنافس أعضاؤها على المركز الأول كرئيس للقائمة ومرشـح لرئاسة الحكومة، حيث بلغت القيمة حسب آخر تعديل ٤٥,٤٧٠ شيكلا .

يتـم تحديـد مبلغ التمويل الذي يتلقاه كل حزب بحسـب عدد المقاعد التي فاز بها الحزب في الانتخابات. بالإضافة لذلك، ينص القانون على سقف الإنفاق الذي تصرفه الأحزاب على الانتخابات. على الرغم من أن القانون يسمح للأحزاب، بالإضافة إلى التمويل الرسمي الذي تتلقاه، استخدام رسوم العضوية التي يدفعها أعضاء الحزب وأموال التبرعات أيضاً، إلا أنه لا يسـمح للحزب بتلقي تبرعات من متبرع ليس لديه حـق الاقتراع أو من شـركة، ويحظـر عليه تلقي تبرعات أصحابهـا مجهولو الهوية. بالإضافـة لذلـك لا يمكن للحزب الحصول على قرض من متبـرع إلا من البنك. ومن أجل زيادة الشـفافية بموضوع التبرعات حدد القانون أنه في العام الذي تجري فيه الانتخابات يجب على كل حزب أن ينشـر بشـكل مسـتمر على موقعه الإلكتروني كل تبرع بقيمة ١٠٠٠ شيكل أو أكثر.

كان العام ٢٠١٩ عاماً صعباً للغاية وبالذات بما يتعلق بازدياد العجز في الميزانية، حيث وصل العجز أوجـه خـلال شهر حـزيـران ٢٠١٩ ووصل إلى ٣.٩٪ من مجمل الناتج المحلي؛ أي مـا يـعـادل ٥٤ مليار شيكل.

حصلـت الأحـزاب المختلفة خـلال الانتخابات الأخيرة على زيـادة مالية في تمويلها، حيـث حصـل كل عضو كنيسـت على مبلـغ إضافي بقيمـة ٤٣٠ ألف شـيكل، علما أن المبلغ السـابق الذي حصل عليه كل عضو كنيسـت كان ١,٣٨٤ مليون شيكل، ومن هنا حصل كل عضو كنيست على مبلغ ١,٨١٤ مليون شيكل، وحصلت كل قائمة على ٧٠٠ ألف شـيكل بدون علاقة بعدد أعضاء الكتلة، وذلك ضمن قانون سـنته الكنيسـت الثانية والعشـرين قبـل حلهـا. وقد طالب حزب الليكـود بمبلغ إضافي عام بقيمـة ١٣٠ مليون شـيكل، بينما وافق حزب كاحول لافان على مبلغ ٦٢ مليون شـيكل فقط، وبناء عليه تم الاتفاق بين وزير السياحة يريف لفين من حزب الليكود وبين آفي نيسانكورن رئيس حزب كاحول لافان، والذي أوضح أن الهدف مساعدة الأحزاب الصغيرة (أنظر لائحة رقم ١).

لائحة رقم ١ – تمويل الأحزاب في الكنيست ٢٢ (مليون شيكل)

الحزب	المبلغ الإضافي	التمويل الكلي
الليكود – كولانو	١٥	٦٠,٤
العمل – غيشر	٣,٦	١٣,٤
كاحول لافان	١٥	٦٢,٥
يسرائيل بيتينو	٤	١٧
شاس	٥	١٩
اليمين الجديد	٢	٦
البيت اليهودي	٣	١١,٥
يهدوت هتوراة	٤	١٥
القائمة المشتركة	٦,٥	٢٦

تلقت الأحزاب تمويلا انتخابيا بلغ ١٨٤ مليون شيكل في الانتخابات للكنيست الـ ٢٢، وفي المقابل، كان للأحزاب ديون مستحقة للكنيست بمبلغ ١٨٠ مليون شيكل، وعليه قامت بعض الأحزاب الكبيرة بالضغط لكي يشمل قانون تمويل الأحزاب الجديد بنداً يُمَكِّن تأجيل دفع القروض للفترة ما بعد انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين، وقد تمت المصادقة على هذا القانون في وقت لم يكن فيه أي ميزانية للدولة، وفي حين يعاني الاقتصاد بأكمله من أزمة اقتصادية خانقة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والرفاه، بينما تطالب الأحزاب بزيادة المبالغ المُعَدَّة لتمويلها.[٣٢]

من الواضح أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني حالياً من تباطؤ اقتصادي.

٤,٣ العجز المالي في ميزانية الدولة في ظل انعدام حكومة ثابتة

تتواجد إسرائيل منذ عام أو أكثر في وضع تحكمها فيه حكومة انتقالية، وهو وضع لا تضع فيه القوانين الأساسية أي تقييدات على الحكومة، ولكن وفقاً لتعليمات المستشار الاقتصادي للحكومة، على الحكومة أن تمتنع عن إطلاق وعود انتخابية أو تنفيذ إصلاحات مختلفة ما عدا العمل في حالات طارئة وضرورية.[٣٣]

كان العام ٢٠١٩ عاماً صعباً للغاية وبالذات بما يتعلق بازدياد العجز في ميزانية الدولة، حيث وصل العجز أوجه خلال شهر حزيران ٢٠١٩ ووصل إلى ٣,٩٪ من مجمل الناتج المحلي؛ أي ما يعادل ٥٤ مليار شيكل [٣٤] مقارنة مع سقف أعلى للعجز بقيمة ٤٠,٢ مليار شيكل، وهو أعلى عجز سُجِّل منذ العام ٢٠٠٠، وهو أيضاً أعلى من أرقامه القياسية السابقة التي سُجِّلَت خلال فترتين موازيتين في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، حيث كان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من ركود اقتصادي، أو يخرج من ركود آخر. ووفقاً

لخبـراء وزارة المالية، وعلى رأســهم شــيرا غرينبرغ، فمن المحتمـل أن يصل العجز إلى ٢٢,٦ مليـار مـع نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ، وهذا هو المبلغ الذي يجب تقليصه مـن ميزانيــة الدولة أو فرضه كضرائب جديدة لزيادة المدخولات الحكومية بهدف الإبقاء على سقف العجز كما تم الإعلان عنه وفقاً لسياسة الحكومة المالية.[٣٥]

مـن الواضح أن الاقتصاد الإسـرائيلي يعاني حالياً مـن تباطؤ اقتصادي، ولكنه لا زال بعيـداً عـن ركود محتمـل. ويمكن القانون الإسـرائيلي الحكومة اتخاذ بعض الإجـراءات والخطـوات دون أن تكـون هنـاك حاجـة لمصادقة المستشـار القضائي للحكومة. من بين هذه الخطوات التي من شـأنها سد العجز في الميزانية–ولكن حتى كتابة هذا التقرير لم يتم البدء بأي واحدة منها:

- رفع نسـبة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٪ وهي خطوة يمكن لوزير المالية القيـام بها بشـكل فـوري دون أن يكـون أي مانع قضائـي لتنفيذها، وهي ستؤدي إلى زيادة مدخولات الدولة بقيمة ٥ مليار شيكل.
- يمكـن في المرحلة الحالية، وقبل إقـرار الميزانية القادمة وضمن المفاوضات الجارية للوصول إلى ائتلاف حكومي، أن يتم التنازل عن الأموال الائتلافية أو تقليصها بشكل جذري والتي تقرر منحها للأحزاب المختلفة بعد انتخابات ٢٠١٥، بعـد أن وافقـت الانضمـام للائتـلاف الحكومـي، وقـد طالبت هذه الأحزاب الحصول على هذه الأموال بناءً على اعتبارات سياسـية (المدارس الدينية، المستوطنات، البؤر التوراتية، المهاجرون وما إلى ذلك) وكان بنيامين نتنياهـو قد قرر تحويلها بعد تشـكيل الحكومة عام ٢٠١٥ ومن شـأن هذه الخطوة أن تؤدي إلى توفير مبلغ ١٠ مليار شـيكل في حال تم التوصل إلى ائتلاف معارض لتحويلات مالية من هذا القبيل.
- تقليـص عدد الوزراء والمكاتب الحكومية والتي تسـبب ارتفـاع العبء المالي على ميزانيــة الدولـة علماً بأن هذه الوزارات بحاجة إلـى توظيف مدراء عامين ونواب وموظفـين مهنيـين تدفع النفقات المتعلقـة بهم من ميزانية الدولـة. كانت الحكومة قـد قررت قبل سـنة ونصف اتخـاذ قرار يُقلِّص بموجبه عدد الـوزراء والوزارات الحكومية، ولكن هذا القرار لم يكف أنه لم يُطَبَّق فحسب بل تم اقتراح فصل بعض الـوزارات وزيادة عدد الوزراء خلال المفاوضات لتشـكيل الحكومة بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩. هذه الخطوة سوف تؤدي إلى توفير ما يقارب مليار شيكل سنوياً.
- العمـل على إعادة التقييدات المتعلقة بعـدد الوزراء بحيث لا يتجاوز عددهم ثمانية عشر وزيراً وأربعة نواب لكل وزير، وقد كانت لنتنياهو نوايا بتشكيل

حكومـة تضـم ٢٦ وزيرا ولكل وزير بين ٨ – ٩ نواب وأراد جاهدا أن يلغي التقييد المذكور أعلاه، ولكن حل الكنيسـت الثانية والعشـرين أدى إلى وقف هـذه المحـاولات. تكلفة مكتب الـوزارة تتراوح بين ٤,٥ مليون شـيكل إلى ٦,٥ مليون شـيكل سـنوياً، بينمـا تتراوح تكلفة مكتب نائـب الوزير بين ٢ مليون شيكل إلى ٣ مليون شيكل. بالإضافة لذلك، فإن الوزارة تحصل على ميزانيـات قـد تصل إلى مئات الملايين من الشـواكل، وهـي وزارة لا حاجة لهـا أصلاً. وفي هذا السـياق يجب إلغاء قرار الحكومـة الراهنة والقاضي بتوظيـف قائم مقام لوكلاء الوزارات المختلفة وهو توظيف سياسـي للتعبير عـن الثقـة تكلفته عالية جـداً وتزيد الأمور بيروقراطيـة. اتباع هذه الخطوة سيؤدي إلى توفير ٣٠٠ مليون شيكل على مدار أربعة سنوات.

- الامتنـاع عن سـن القانون النرويجي المربع سـوف يوفـر مبلغ ٦٠٠ مليون شـيكل لخزينة الدولة. ينص هذا القانون على أن يسـتقيل أربعة وزراء من منصبهـم ويتم تعيين أربعة أعضاء جدد حسـب موقعهم فـي القائمة. ويتم النقاش في الحكومة على سن القانون النرويجي الأكبر وينص على استقالة كل الوزراء ونوابهم وإدخال أعضاء كنيست جدد بدلهم، وعليه سيتم إدخال من ٣٠ إلى ٣٥ عضو كنيست جديد.
- تجميـد إقامة مسـكن ومكتب جديـد لرئيس الوزراء وبيـع الطائرة الخاصة بـه سـيُدخل لخزينة الدولة مبلغ ١,٣ مليار شـيكل. وقـد خصصت حكومة نتنياهو الثالثة، وبمعارضة وزير المالية حينئذ، يائير لابيد، مبلغ ٨٦٠ مليون شـيكل لإقامة بيت ومكتب جديدين لرئيس الوزراء وشـراء طائرة له. وقد تم بالفعل إحضار طائرة وصلت تكلفتها إلى ٥٨٠ من أصل ٧٢٩ مليون شيكل خُصِّصَـت لهذا الغرض، وباشـرت الطواقـم المختلفة العمل علـى ترميمها وستكون جاهزة وقت قصير، وبما أن أعمال الترميم لم تنته بعد، لا يمكننا تقدر التكلفة الكاملة لتجهيز الطائرة بشـكل تام. في المقابل تمت حتى الآن أعمـال تخطيط مسـكن ومكتـب لرئيس الوزراء، ولكن مـن الممكن تجميد الأعمال الأخرى في هذا السياق.[٣٧]

سوف تؤثر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانتخابات على الدولة بشتى الوسائل، ومن بينها تقليص التدريج الائتماني للدولة من قبل وكالات تدريج الائتمان العالمية.

٤,٤ تخفيض التدريج الائتماني وتجميد إصلاحات بنيوية

سـوف تؤثر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانتخابات على إسـرائيل بشـتى الوسـائل، ومـن بينها تقليـص تدريجها الائتمانـي من قبـل وكالات تدريج الائتمان العالمية، والتي تقرر حجم الفائدة التي سـتدفعها دولة إسـرائيل على قروض حصلت

عليها من بنوك عالمية وحكومات أجنبية. ومن المعروف أن التدريج الحالي لإسـرائيل هـو AA– والـذي تمـت المصادقـة عليه من قبل شـركة S&P في الأول من شـباط ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تفقد هذه الوكالات ثقتها بالاقتصاد الإسـرائيلي وتقرر رفع الفائدة على ديون الدولة. وفي المقابل، ازدياد العجز في ميزانية الدولة سـوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليصات عديدة ورفع الضرائب بشكل حاد.[٣٨]

ومن بين الأضرار المتوقعة لإجراء ثلاث انتخابات خلال عام واحد، الجمود الحاصل على إثر عدم وجود حكومة ثابتة ووجود حكومة انتقالية، وبالأساس تجميد مشاريع إصلاحيـة مهمـة عديدة، تم العمل عليها عدة سـنوات وهي بعيدة من أن تتحقق. من هذه المشـاريع الإصلاحية: رفع سـن التقاعد للنساء، تحسين البنية التحتية للهواتف الخليويـة، إقامـة مطار مُكَمِّل لمطار بن غوريون، تنظيم تصدير واسـتيراد الكنابيس الطبي، تعيين مفتش عام للشرطة وغيرها.

إجمال

تم فـي هذا الفصل اسـتعراض أهم المؤشـرات التي تظهر قـدرة الاقتصاد حتى اللحظـة علـى احتواء الصدمات، مع المعرفة المسـبقة أن الاقتصـاد العالمي يتعرض لأزمـة قويـة خلال العام ٢٠٢٠، بسـبب انتشـار وبـاء كورونا. لقد دخـل الاقتصاد الإسـرائيلي حالة صدمة فعلا، إذ قفزت نسـبة البطالة من ٣,٧٪ نهاية ٢٠١٩، إلى ١٨٪ حتى اللحظة (٢٠٢٠/٣/٢٤)، ومن الواضح أن النتائج المستقبلية عميقة جدا.

رصد هذا الفصل المشـهد الاقتصادي الاسـرائيلي عام ٢٠١٩، وأظهر أن العام شـهد على الرغم من عدم وجود حكومة ثابتة شـهد مرونة تجلت بنمو اقتصادي بلغ ٣,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وتشـغيل كامل مع معدل للبطالة منخفض نسبيا للأعوام السابقة (٣,٨٪) مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠١٨.

ولم ترتفع معدلات التضخم المالي، حيث بلغ معدل التضخم المالي ٠,٦٪، مسجلا نسبة أقل من نسبة الحد الأدنى التي يطمع إليها البنك المركزي ووضعها هدفا له.

لقد أظهر هذا الفصل أيضا، أن أدوات السياسية المالية لم تكن مطابقة للتخطيط، وارتفع العجز في الحكومي في الميزانية، إذ بلغت نسـبة الإنفاق ١٠٧٪ من ميزانية الإنفاق الأصلية المخطط لها، وشكل هذا العجز ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيمـا كان مخطـط له أن يشـكل ٢,٩٪ مـن الناتج الاجمالي المحلي. كذلك لم تسـر المدخولات في مسـار ميزانية المدخولات المخطط لها في الميزانية العادية وانخفضت عن العام السـابق. أما الدين الخارجي العام فانخفض إلى نسـبة ٦٠٪ من الناتج المحلي، وانخفض الدين الحكومي إلى نسبة ٥٨,٦٪ من مجمل الناتج المحلي، وإلى

مستوى أقل من المطلوب حسب ميثاق ماسترخت لدول التعاون والتنمية.

وفي إطار السياسات النقدية، تبين أن نسبة الفائدة التي يعينها بنك إسرائيل لم تتغير منذ تشرين الثاني ٢٠١٨ وبقيت بنسبة ٠,٢٥٪. كما أظهر هذا الفصل أن رصيد البنك المركزي ارتفع ليصل إلى ١٢٩ مليار شيكل مشكلا ٣٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

على الرغم من هذا الأداء الجيد، وفي ظل حكومة غير ثابتة، وانتظار تشكيل حكومة جديدة ومع اتضاح أزمة الكورونا، فإن المستقبل القريب أعطى إشاراته الأولية في الأسواق المالية وسوق العملات الأجنبية وسوق العمل والمنتوجات وكافة الأسواق أن عام ٢٠٢٠ سيشهد أزمة اقتصادية حادة قد تمتد لعدة سنوات.

الأزمة الاقتصادية تضرب البلاد حالياً بطولها وعرضها، وجرت تقديرات أولية للخسائر المتوقعة نتيجة لذلك ما بين ٧٠- ٩٠ مليار شيكل حسب تصريحات مدير عام وزارة المالية وبنك إسرائيل، وفي الواقع فإن التقديرات لجهات مختلفة تتحدث عن خسارة عشرات مليارات الشواكل نتيجة لهذا الواقع ومن المحتمل أن تتعدى المائة مليار شيكل. توقع خبراء في وزارة المالية أن يكون الانخفاض في نمو الناتج حتى الآن ما يقارب ٣٪ ما سيؤدي إلى انخفاض في إيرادات الدولة بنسبة ١,٢٪. وأضافت الوزارة أيضا أن هناك قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن خصائص انتشار الفيروس وتأثيراته على الاقتصاد العالمي والمحلي، وكلما استمرت الأزمة في التفاقم، سيزيد ذلك بالتأثير على الاقتصاد.

على الرغم من الأداء الجيد، وفي ظل حكومة غير ثابتة، وانتظار تشكيل حكومة جديدة في القريب العاجل، فإن المستقبل القريب أعطى إشاراته الأولية السلبية.

علينا أن نذكر أن هذه التقديرات ليست نهائية، علماً بأن هذه الأزمة هي حدث متدحرج لم ينته بعد.

إن تقدير للخسائر الناجمة عن الخطوات الاقتصادية، يخضع لسيناريوهات مختلفة، ترتبط بالتنفيذ والفترة الزمنية لهذا الوباء وكل الخطوات الاقتصادية التي عمل بها من قبل الحكومة وشركاؤها في القرار تقتصر على المدى القصير والمدى المتوسط، ومن هذا المنطلق فإن الخسائر المتوقعة لهذه الفترات تعتمد على سيناريوهات عديدة نأخذ منها اثنين، الأول توقف الوباء خلال شهرين إلى ثلاثة، والثاني استمرار الوباء لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر:

السناريو الأول، ومتوقع أن تكون نتائجة كالآتي:

- تراجع في معدلات النمو وبلوغ نمو سلبي في الربع الثاني من السنة.
- معدلات بطالة حادة.
- دخول أسر كثيرة إلى دائرة الفقر والعوز.

- تراجع في الطلب المحلي والعالمي.

وحسب هذا السيناريو فان الاقتصادي الإسرائيلي، سيدخل إلى حالة من الركود حتى الربع الثالث للسنة الحالية، مع وجود عجز متزايد في ميزانية الحكومة مع خسائر تقارب المائة مليار شيكل، وهو سيناريو قريب من توقعات وزارة المالية والبنك المركزي.

أما السيناريو الثاني ومع استمرار الوباء فإن نتائجه المتوقعه كالآتي:

- ارتفاع حاد في معدلات البطالة.
- انحفاض في الإنفاق الأسري والشخصي.
- دخول حاد للأسر إلى دائرة الفقر.
- تراجع في الصادرات.
- تراجع في الاستيراد.
- تراجع في احتياط العملة الأجنبية.
- انخفاض في مدخولات الحكومة.
- انخفاض في الإنفاق العام.
- انخفاض في الطلب المحلي والعالمي.
- كساد اقتصادي ومعدلات نمو سلبية.

هذا كلّه مع استمرار الأزمة الاقتصادية مدة تزيد عن السنة الواحدة، وترك آثار سلبية على الاقتصاد المحلي والعالمي يستمر عدة سنوات، وتحمل الاقتصاد الإسرائيلي عبئا ثقيلا تزيد به خسائره الاقتصادية عن ١٥٠ مليار شيكل في العام ٢٠٢٠.

في كل الحالات، فإن التوقعات للأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٠ تشير إلى وجود تراجع في النمو المحلي والعالمي وزيادة في الدين الخارجي، وتليها حالة من التضخم المالي نتيجة للآثار المتوقعه لهذا الوباء.

الهوامش

١. دائـرة الإحصـاء المركزيـة ٢٠٢٠ خبـر للإعـلام علـى الرابـط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2020/070/08_20_070b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)

٢. دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠٢٠. خبـر للإعـلام علـى الرابـط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2020/020/16_20_020b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)

٣. دائـرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٠. خبر للإعلام، على الرابـط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/Do-cLib/2020/016/10_20_016b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٤).

٤. دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠٢٠. علـى الرابـط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2020/028/20_20_028b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢).

٥. https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5590006,00.html تاريخ المشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠

٦. نفس المصدر.

٧. نفس المصدر.

٨. نفس المصدر السابق.

٩. موقع بنك إسـرائيل على الرابـط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/Docu-ments/doch04/p1_2_4.pdf تاريخ المشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠

١٠. موقع بنك إسـرائيل علـى الرابـط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/.../Documents/.../f_22.pdf تاريخ المشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠

١١. موقع دائرة الإحصـاءات المركزية علـى الرابـط https://old.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.htm-l?hodaa=201908252 تاريخ المشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠.

١٢. أطرش، عاص، في غانم هنيده (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي٢٠١٩، رام الله.ص ١٦٤–١٦٧.

١٣. وزارة الماليـة، ٢٠٢٠. "تنفيـذ ميزانيـة ومدخـولات الحكومة مـن الضرائب لسـنة ٢٠١٩: على الرابـط https://www.gov.il/BlobFolder/news/press_06012020_b/he/PressReleases_files_press_06012020_file.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١١).

١٤. المصدر السابق.

١٥. المصدر السابق.

١٦. وزارة المالية، ٢٠٢٠. "مقياس اولي لمعدل الدين الخارجي بالنسبة للناتج"، على الرابط https://www.gov.il/he/Depart-ments/news/press_20012020 (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٩).

١٧. بنك اسرائيل، ٢٠٢٠، قرارات متعددة للجنة النقدية خلال العام ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠، موقع بنك اسرائيل، القدس.

١٨. بنـك اسـرائيل، ٢٠٢٠." رصيـد العملة الاجنبية لشـهر كانون الأول٢٠١٩" علـى الرابـط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/7-1-2020.aspx (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٦).

١٩. بنـك اسـرائيل، ٢٠٢٠، علـى الرابـط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pag-es/24-2-2020.aspx (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٤).

٢٠. موقع الجزيرة على الرابط https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/2/28/وباء-كورونا-خسائر-للسياحة-تنذر-بأزمة-للاقتصاد-الإسرائيلي تاريخ المشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠.

٢١.

٢٢. موقع وزارة المالية على الرابط https://www.gov.il/he/Departments/news/press_16032020_b تاريخ المشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠

٢٣. موقع وزارة المالية على الرابط https://www.gov.il/he/Departments/news/press_16032020_b تاريخ المشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠

٢٤. المحلـل الاقتصادي متان حودوروف على موقع قناة ١٣ الإخباريـة على الرابط https://13news.co.il/item/news/eco-nomics/economy/coronvirus-israel-scenario-1023662 تاريخ المشاهدة ٢٠ آذار ٢٠٢٠

٢٥. موقـع عرب ٤٨ علـى الرابـط https://www.arab48.com/إسـرائيليات/أخبار/٢٠٢٠/٠٣/١٦/كورونا-في-البلاد-حظر-كامل-وتعطيل-للاقتصاد تاريخ المشاهدة ١٩ آذار ٢٠٢٠

٢٦. موقـع وزارة المالية على الرابط https://www.gov.il/he/Departments/news/press_08032020 تاريخ المشـاهدة ١٩ آذار ٢٠٢٠

٢٧. صحيفة يديعوت أحرونوت، على الرابط https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5641527,00.html تاريخ المشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠

٢٨. اتحـاد الصنـاع، ٢٠٢٠، علـى الرابـط: https://www.industry.org.il/index.php?dir=site&page=union_arti-cles&op=item&cs=6125&langpage=heb تاريخ المشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠

٢٩. صحيفـة يديعوت على الرابط https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5590012,00.html تاريخ المشـاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠.

٣٠. اتحـاد الغـرف التجارية على الرابـط https://www.chamber.org.il/newslobby/press/98079/ تاريخ المشـاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠
٣١. صحيفة يديعوت أحرونوت على الرابط https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5592607,00.html تاريخ المشاهدة ١٦ آذار ٢٠٢٠
٣٢. صحيفة يديعوت أحرونوت على الرابط https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5639951,00.html تاريخ المشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠
٣٣. موقـع المعهد الإسـرائيلي للديموقراطية على الرابـط https://www.idi.org.il/articles/27002 تاريخ المشـاهدة ١٧ أذار ٢٠٢٠.
٣٤. موقع صحيفة كاكاليسـت على الرابـط https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3765751,00.html تاريخ المشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠
٣٥. موقع وزارة المالية علـى الرابـط https://mof.gov.il/AG/BudgetExecution/BudgetExecutionReports/Pages/Current-BudgetExecutionReports.aspx تاريخ المشاهدة ١٧ آذار ٢٠٢٠
٣٦.
٣٧. نفس المصدر السابق.
٣٨. موقـع بنـك إسـرائيل علـى الرابـط. https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/10-2-2020.aspx تاريخ المشاهدة ١٨ آذار ٢٠٢٠